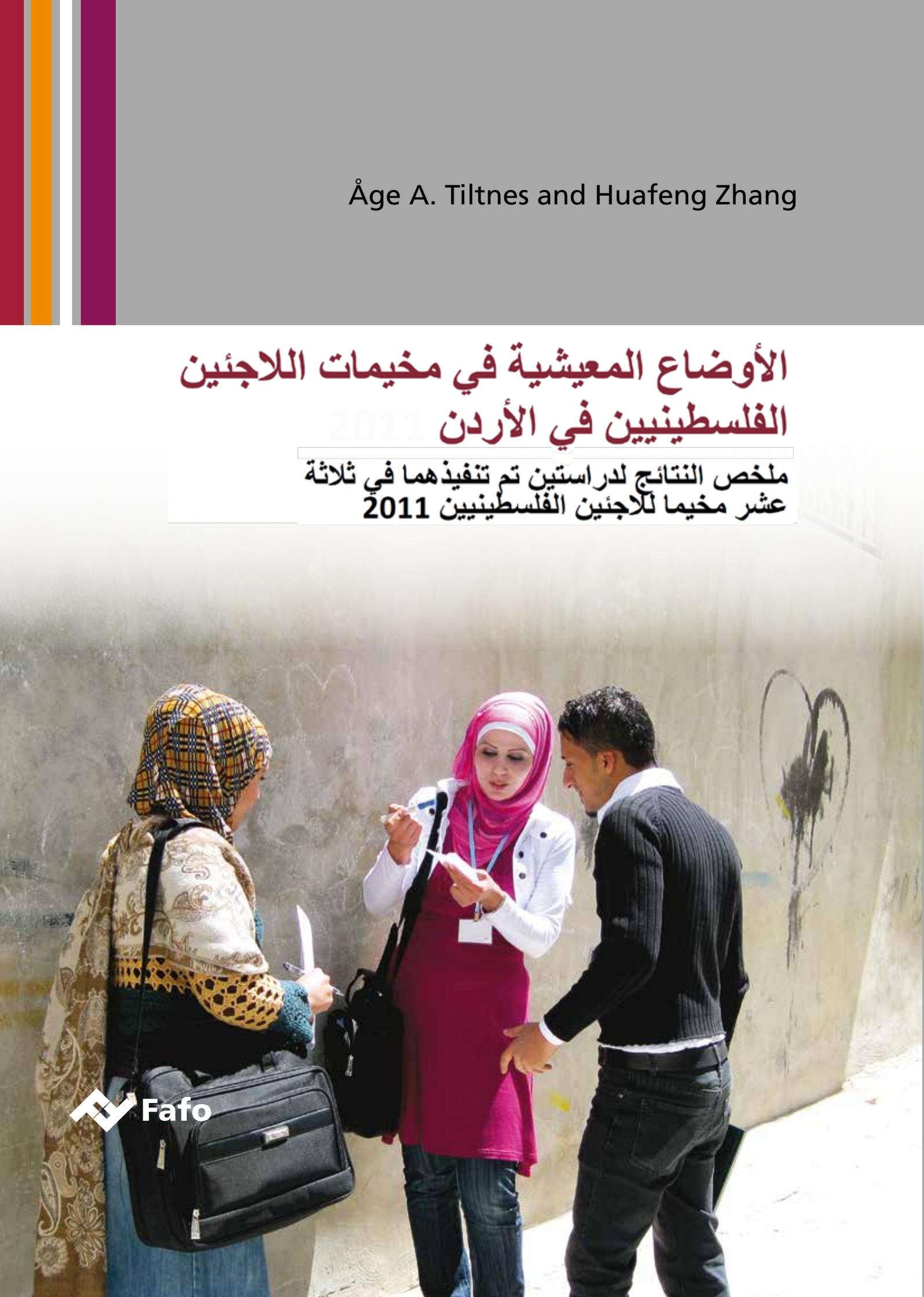


Åge A. Tiltnes and Huafeng Zhang

الأوضاع المعيشية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

ملخص النتائج لدراستين تم تنفيذهما في ثلاثة
عشر مخيماً للاجئين الفلسطينيين 2011



Åge A. Tiltnes and Huafeng Zhang

الأوضاع المعيشية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

ملخص النتائج لدراستين تم تنفيذهما في ثلاثة
عشر مخيما للاجئين الفلسطينيين 2011

فافو 2014 ©
7 فافو - تقرير 2014:4
(الطبعة الورقية) ISBN 978-82-324-0157-4
(طبعة ويب) 978-82-324-0158-1
ISSN 0801-614
20394 رقم الطلب

Fafo
P.O.Box 2947 Tøyen
N-0608 Oslo
www.fafo.no/english/

صورة صفحة الغلاف: © أكرم عطا الله
صفحة الغلاف: المكتب الإعلامي فافو

الترجمة من الانجليزية إلى العربية بواسطة أكرم عطا الله ، هاني الددا، محمد علوش

تقرير ملخص

الفهرس

5	مقدمة	
7	مقدمة	1.
8	المسح الشامل	
11	مسح العينة	
12	السكان	2.
12	تعريف اللاجئين الفلسطينيين	
13	خمسة وثمانون بالمائة من سكان المخيمات لديهم الجنسية الأردنية	
14	تناقص أعداد الجيل الأول من لاجئي 1948 - ضعف التواصل مع البلاد الأخرى	
14	مجتمع شباب إلى حدا ما	
14	معظم النساء يعمرن أكثر من أزواجهن	
15	سنة من كل عشرة نساء اللواتي أعمارهن 25 سنة متزوجات	
15	انخفاض في حجم الأسر	
16	الأسر النووية تشكل أربعة من كل خمسة أسر تقريبا	
17	المسكن	3.
17	السكن في شقق يزداد شيوعا	
17	أربعة من كل خمسة أسر يملكون بيوتهم (على الرغم من عدم وضوح ملكية الأرض)	
18	معدل مساحة السكن تتراوح بين 15 الى 20 متر مربع للفرد الواحد	
18	ثلاثة غرف للمسكن الواحد في المعدل	
19	الازدحام انخفض للنصف منذ التسعينات	
19	تحسن مستوى السكن	
20	مشاكل البيئة الداخلية للمسكن	
20	ثلاثة من كل أربعة أسر يشعرون بالرضا عن ظروف السكن	
21	شعور عام بالأمان	
21	مشاكل الجريمة، العنف، و تعاطي المخدرات	
22	واحد من بين كل خمسة غير راضي عن حارته	
23	الصحة	4.
23	تسعة من بين كل عشرة بالغين أفادوا برضاهم بدرجة جيد جدا وجيد عن وضعهم الصحي	
23	أكثر من 60 بالمائة من الرجال عمر 20 إلى 44 يدخنون السجائر يوميا	
24	الأمراض المزمنة أكثر لدى الفقراء وأصحاب التعليم المتدني	
25	نصف سكان المخيمات تقريبا مشمولين بالتأمين الصحي	
26	الرعاية الصحية الحكومية والمقدمة من الأونروا هي الأكثر استخداما	
27	الأونروا تهيمن على الرعاية الصحية قبل وبعد الولادة	
27	رضا عام عن الخدمات الصحية	
28	التعليم	5.
28	تزايد شعبية الدراسات الجامعية	
29	تباين كبير بين المخيمات في التحصيل العلمي	
29	التحصيل العلمي لمرحلة ما بعد الثانوي مرتبط بالوضع الاقتصادي	
30	تقلص نسبة الأمية	
31	ارتفاع في معدلات الالتحاق برياض الأطفال منذ عام 1999	
31	نظرة عامة عن الالتحاق بالمدرسة	
32	معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي أعلى لدى الإناث	
32	تسعة من عشر أطفال ملتحقون بمدارس الأونروا	

33	نصف الذين يبلغ أعمارهم السادسة و السابعة عشرة ملتحقين بالمرحلة الثانوية	
33	واحد بالمائة التسرب المدرسي	
34	الأعمال المنزلية و الفقر هما السببان الرئيسيان للتسرب المدرسي	
34	مدى الرضا العام عن التعليم الأساسي	
34	حجم الفصول هو القلق الرئيسي	
36	المشاركة في القوى العاملة	6.
36	إطار منظمة العمل الدولية	
37	مشاركة منخفضة بالقوى العاملة، خاصة بالنسبة للنساء	
38	المزيد من التعليم يجلب المزيد من المشاركة في القوى العاملة، خاصة بالنسبة للمرأة	
38	الزواج له آثار عكسية على الشباب و الشباب	
38	عدد قليل من الأطفال في قوة العمل	
39	النساء تعملن بشكل متزايد كمحترفات و مديرات	
40	عقود العمل أكثر شيوعا	
40	ساعات عمل أقل للنساء	
40	الثالث يعمل قريبا من المنزل	
40	اثنين من خمسة أفادوا بانعدام الأمن الوظيفي	
41	الأغلبية راضون عن عملهم	
41	نسبة بطالة أعلى قليلا لدى النساء	
41	ثلث الشباب عاطلين عن العمل	
41	تباين نسبة البطالة في المخيمات	
42	عدم وجود الجنسية الأردنية لا يؤثر على عملية المشاركة في القوى العاملة أو في معدلات البطالة	
42	البطالة المقنعة أقل من ذي قبل	
43	الدخل و الفقر	7.
43	مستوى الدخل و توزيعه مشابهان لسنة 1999	
45	دخل الأسرة أقل تنوعا	
45	قلة شيوع كل أشكال دخول التحويلات	
46	مخيم جرش هو الأدنى من حيث مؤشر الثروة	
47	قلة من يمتلكون مدخرات	
48	أسرة واحدة من كل خمسة تصنف نفسها بأنها فقيرة	
48	الفقر – مدخل مختصر	
48	ثلاث أسر فقيرة من كل عشر: تفاوت كبير ما بين المخيمات	
49	بعض أنواع الأسر أكثر هامشية	
49	تعدد أصحاب الدخل ومصادر الدخل يخفضان من الفقر	
50	الفقر و السكن دون المستوى أمران متلازمان	
50	يرتفع معدل الفقر باضطراد كلما انخفض مستوى التعليم في الأسرة	
50	ميل اكبر نحو الفقر لدى الأسر ذات الأصول الغزية	
50	تقلص التفاوت بالدخل (عدم المساواة)	
51	المساعدات تصل لمستحقيها	
51	مقدار الدعم المقدم من صندوق المعونة الوطني أعلى مما هو من الأونروا	
52	المراجع	

مقدمة

إن دراسة الجوانب المعيشية لحياة اللاجئين في أماكن سكنهم أصبح مطلباً مهماً لارتباطها بحياة جزء من السكان بما لهذا من آثار وتبعات تنموية مختلفة بشكل يوضح الظروف الحقيقية لمستويات الحياة التي يحيها أولئك اللاجئين ومدى تشابه هذه الظروف بمثيلاتها في قطاعات السكان الأخرى في المجتمع.

انطلقت السياسة الأردنية تجاه قضايا اللجوء والنزوح بانسجام وتوافق تام مع التراث العربي المنفتح على قضايا الإنسان ومعاناته وفق قواعد أساسية وضعت ركائزها القيادة الهاشمية بتراتها المعروف عبر التاريخ الطويل في منطقة تعرضت لأزمات لا حصر لها، فقد بدأ اللجوء الفلسطيني منذ عام 1947 بعد صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ونتيجة للأعمال العسكرية التي حدثت قبل وبعد إنشاء دولة إسرائيل اضطر حوالي (750) ألف فلسطيني إلى هجرة أراضيهم بعد الاعتداءات والمذابح التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية لإجبارهم على الهجرة. ولجأ هؤلاء إلى الدول العربية المجاورة، وكان للأردن النصيب الأكبر لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين، حيث يوجد في الأردن ما يقارب 42% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها.

وفي الأردن ظهرت لحيز الوجود العديد من الدراسات التي تلقي الضوء على الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين داخل وخارج المخيمات في فترات سابقة. وتوصلت الدراسة الميدانية الحالية إلى العديد من النتائج والاستخلاصات البالغة الأهمية بالنسبة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، بما يوفر قاعدة بيانات كبيرة وموثقة ودقيقة ستعزز من قدرات الدائرة والمؤسسات الدولية والحكومية في الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات لرسم السياسات واتخاذ القرارات الملائمة لهذه الشريحة الوطنية وفق معايير المصلحة الوطنية العليا للدولة الأردنية.

وقد شجعتني عمق الدراسة ومستواها المتميز لتكون باللغتين العربية والانجليزية لاتاحة الفرصة امام الباحثين والمهتمين والقراء العاديين لقراءتها، خاصة وانها تعالج موضوعاً حيوياً لقطاع مهم من المجتمع الفلسطيني في الخارج ولاتاحة الفرصة لمقارنة اوضاعهم المعيشية بمخيمات فلسطينية لاجئة في اماكن وبلدان أخرى.

ولا يفوتني أن أزجي بالشكر للحكومة النرويجية على دعمها لهذه الدراسة وتمويلها، ولا يفوتني أن اتقدم بالشكر على الجهود المخلصة التي بذلت لاطهار هذا العمل بما يليق به، من قبل مؤسسة فافو النرويجية ودائرة الاحصاءات العامة وفريق العمل في دائرة الشؤون الفلسطينية، كذلك نشكر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأنروا على تعاونهم خلال مراحل تنفيذ الدراسة.

أخيراً، فإنني اذ اضع هذه الدراسة بين يدي الباحثين والمهتمين واصحاب القرار لأسأل الله الافادة منها والتوفيق لمسعانا بصددها.

2014/10/29

مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية

المهندس محمود العقرباوي

الفصل الأول: مقدمة

يلخص هذا التقرير نتائج دراسة الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين القاطنين في ثلاثة عشر مخيماً في الأردن¹. كذلك فإنه يدرس تغير هذه الظروف منذ نهاية التسعينات. يعتمد هذا التقرير على مصدرين للبيانات: الأول- مسح شامل لثلاثة عشر مخيماً للاجئين الفلسطينيين (نيسان إلى حزيران 2011). والثاني- مسح متعدد المواضيع لعينة ممثلة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الأردن (أيلول إلى تشرين ثاني 2011). تم أحيانا استكمال هذه البيانات من بيانات المسح التي تم جمعها بواسطة فافو في عام 1999 و ذلك بهدف المقارنة خلال الوقت.

يشتمل المسح الشامل على استمارة قصيرة نسبياً وعلى معلومات أساسية عن السكن والبنية التحتية، ودخل الأسرة والسلع المعمرة، كذلك بيانات لكل فرد من أفراد الأسرة، مثل الجنس و العمر، والوضع الاجتماعي، وصفة اللجوء، الجنسية، والوضع الصحي، والتحصيل العلمي والمشاركة في قوة العمل.

أما مسح العينة فقد اشتمل على استمارتين: الأولى هي استمارة الأسرة والتي جمعت بيانات عن مستوى السكن والمنطقة السكنية، أيضاً عن الأسرة كوحدة واحدة (الدخل، المدخرات والديون والسلع المعمرة) إضافة إلى بيانات عن كل فرد من أفراد الأسرة (الجنس، العمر، الوضع الاجتماعي، وضع اللجوء والجنسية، الأمراض المزمنة و الاستفادة من الخدمات الصحية، التحصيل العلمي والانتظام الحالي، العمل، البطالة والدخل)

الثانية هي استمارة الفرد المختار عشوائياً، حيث تم في هذه الاستمارة توجيه أسئلة عن التوجهات والآراء (مثل الرضا عن الخدمات الصحية والتعليم، المشاركة في قوة العمل، الشعور بالأمن والأمان في منطقة السكن) وهذه الأسئلة وجهت إلى فرد تم اختياره عشوائياً وعمره 15 سنة فأكثر، وذلك في كل أسرة².

يعتمد هذا التقرير بشكل كبير على تقريرين آخرين يحتويان على نتائج تفصيلية، يقارن الأول بشكل أساسي ما بين المخيمات (تلنتس و جانغ 2014) والثاني يقارن ما بين الظروف المعيشية للاجئين داخل المخيمات مع ظروف اللاجئين القاطنين خارج المخيمات (تلنتس و جانغ 2013)³. تظهر أحد أهم النتائج

¹ إن عشرة من الثلاثة عشر مخيماً كانت قد أنشأت على خلفية الأزمات عام 1948 و 1967 على أراضي حكومية مملوكة أو مستأجرة لغرض إقامة مخيمات للاجئين الفلسطينيين و قد تم الاعتراف بها بشكل رسمي كمخيمات من قبل الأنروا. إن المخيمات الثلاثة الباقية (الأمير حسن، سخنة، مادابا) كانت بالأصل تجمعات للاجئين الفلسطينيين و التي تم الاعتراف بها لاحقاً من قبل الحكومة الأردنية كمخيمات و لكنها لا تزال غير معترف بها من قبل الأنروا، و مع ذلك فليس لهذا أي تأثير على الخدمات المقدمة من قبل الأنروا في هذه المخيمات.

² تتوفر النسخة العربية و الإنجليزية من الاستبيان الخاص بالمسح الشامل و كذلك مسح العينة على الرابط التالي <http://www.fafu.no/ais/middeast/jordan/refugees/living-cond-palestinian-refugees.html>
³ يتوفر هذان التقريران، حيث التقرير الثاني متوفر بالإنكليزية و العربية، بالإضافة لعدد من تقارير الجداول المتضمنة لإحصائيات لكل مخيم على حدى، كلها موجودة على الموقع الإلكتروني لمؤسسة فافو www.fafu.no

الأساسية للتقرير الأخير بأن الظروف المعيشية للاجئين خارج المخيمات متسقة و متساوية مع ظروف غير اللاجئين من الأردنيين، إلا أنها بشكل عام أفضل بكثير مما هو حال اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات. تكرر هذه النتيجة ما أظهرته دراسات سابقة لمؤسسة فافو حول اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (ارنبرغ 1997، خواجه وتلتنس 2002) و تتوصل إلى أن النتائج السابقة لا تزال قائمة : حيث يشكل الأردن موطناً لخمسة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا (الأونروا 2014)، و بالرغم من أن الأردن قد قام بشكل متواصل بتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين إلا أن الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات لا تزال في تراجع بالرغم من الخدمات المقدمة من قبل كل من الأونروا والحكومة الأردنية. من المهم وربما من المهم جداً ملاحظة أن الأفراد الذين تتحسن ظروفهم في المخيمات يغادرون المخيمات، بينما يبقى الآخرون. يترافق هذا التوجه إلى حد ما مع انتقال أفراد ذوي وضع اقتصادي سيء إلى المخيمات، علاوة على ذلك وكما سيظهر في هذا التقرير لاحقاً أن نسبة الأشخاص الذين يطلق عليهم " غزيين سابقاً" داخل المخيمات أكبر منها خارج المخيمات، و هذا ما يؤثر على الصورة العامة بما أن هذه الفئة ذات وضع اقتصادي أسوأ من غيرها من الفلسطينيين على مختلف الصعد، و بالتالي فإن محصلة كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تجعل سكان المخيمات يعيشون ظروف معيشية أدنى من غيرهم وسطياً.

لقد تم جمع البيانات في هذه الدراسة من خلال تعاون وثيق ما بين فافو ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية، كذلك فإن فافو قد تلقت دعماً وتعاوناً كبيراً من قبل دائرة الشؤون الفلسطينية والتي هي صاحبة هذه الدراسة، بالمقابل فإن الأونروا أيضاً قد قدمت دعماً كبيراً في مرحلتي الإعداد لهذه الدراسة وفي مرحلة التحليل.. لقد تم تمويل هذه الدراسة من قبل حكومة النرويج. وان هذا التقرير سيقوم و لعدة مرات بمقارنة الإحصاءات الحالية مع أرقام وإحصاءات تعود إلى دراسة فافو عام 1999 حول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، والتي تمت أيضاً وفي حينه ما بين دائرة الإحصاءات العامة ودائرة الشؤون الفلسطينية وجامعة اليرموك.

المسح الشامل

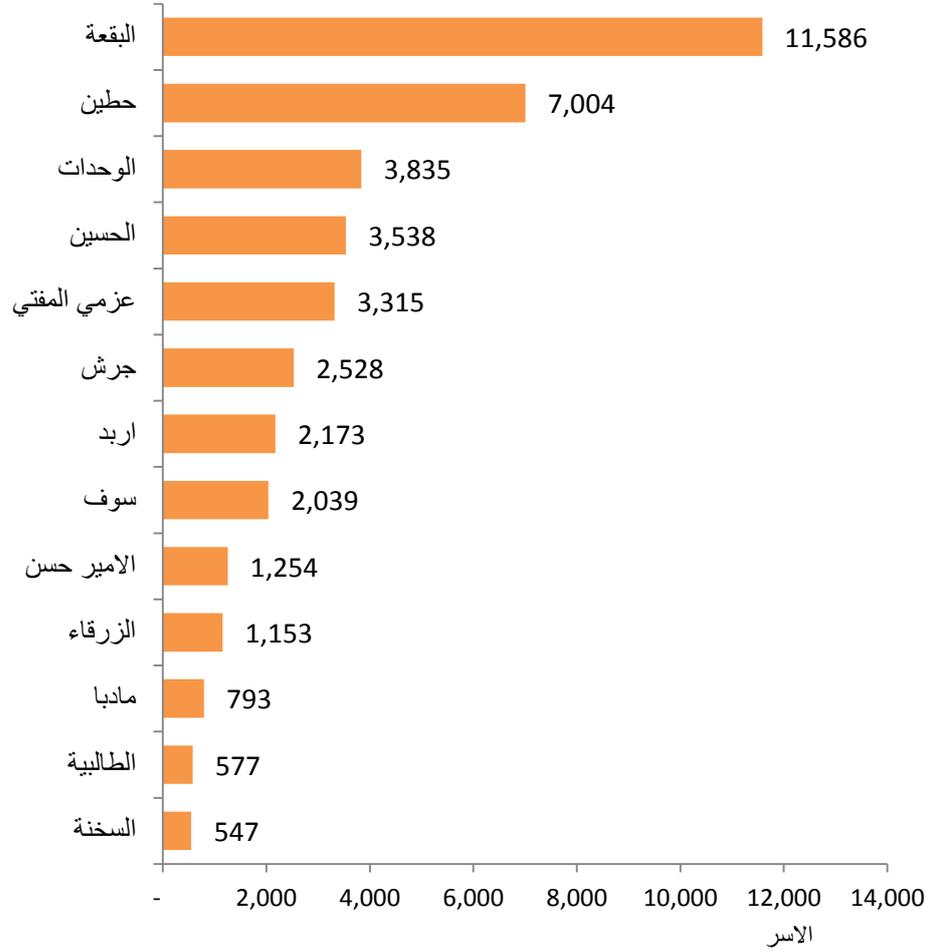
لقد تم تنفيذ المسح الشامل في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الثلاثة عشر في الأردن، في هذه الدراسة كان التعريف الجغرافي للمخيم أضيق مما هو مطلوب عادة لتغطية الأغراض التنفيذية. و بدلاً من تغطية كل المناطق التي يمكن اعتبارها أجزاء من المخيمات هذه الأيام بما فيها التوسعات الطبيعية للمخيمات فقد اقتصر المسح الشامل و بالتالي كنتيجة طبيعية مسح العينة أيضاً على ما يعرف بالحدود الرسمية أو التاريخية للمخيمات كما هي محددة في صلاحيات دائرة الشؤون الفلسطينية. وقد تم تحديد وتعريف هذه الحدود بدعم من قبل دائرة الشؤون الفلسطينية.

في المرحلة الثانية من الدراسة الشاملة تمت عملية تسجيل جميع الأبنية والمساكن، و تم تسجيل جميع الأسر الساكنة داخل المخيمات، ولقد تمت هذه العملية من خلال أكثر من زيارة وصلت في بعض

الأحيان إلى ثلاث زيارات من أجل التأكد من دقة وصحة عملية التسجيل. و قد شكلت مقابلة الأسر المسجلة المرحلة الثالثة من المسح الشامل. لقد بدأت عملية التسجيل في 26 شباط وتم الانتهاء من إجراء المقابلات المباشرة في 28 حزيران 2011. خلال عملية التسجيل فقد تم تسجيل 40843 أسرة تسكن داخل الحدود التاريخية للمخيمات. ونود الإشارة إلى أن الباحثين الميدانيين لم يتمكنوا أحيانا من الالتقاء ببعض الأسر على الرغم من قيامهم بأكثر من زيارة للمسكن، إضافة إلى أن بعض الأسر رفضت إجراء المقابلة على الرغم من تدخل ممثلين عن دائرة الشؤون الفلسطينية. إن نسبة عدم الاستجابة مختلفة من مخيم لآخر لكنها تتراوح من أقل من واحد بالمائة إلى أكثر من ثلاثة في المائة. ولكون حجم هذه الأسر التي لم تستجب للدراسة غير معروف، فإنه يصبح من المستحيل تحديد العدد الدقيق لسكان المخيمات داخل ما يعرف بالحدود التاريخية لهذه المخيمات. إضافة إلى ذلك فإن عملية التسجيل بهذه الطريقة عادة ما تحمل نتائجها تقدير أقل من الواقع بنسبة أربعة في المائة. ولكننا وفي مثل حالة هذا المسح وبسبب دقته وكثافته نتوقع أن نسبة الخطأ لا تصل إلى هذا القدر.

بالمجمل يمكن القول أن مجموع الأسر الـ 40342 تكون 204830 فردا، وهم الأفراد الذين تمت مقابلتهم في المرحلة الثالثة الأساسية من المسح الشامل، حيث يظهر المخطط البياني رقم 1 توزيع السكان، وكما أشرنا بلا شك أن عدد السكان الفعلي ضمن الحدود التاريخية للمخيمات هو أعلى من ذلك. على افتراض أن معدل حجم الأسرة هو 5.1 وذلك للأسر التي تمت مقابلتها (الفصل الثاني) وكذلك أيضا بالنسبة للأسر التي لم تتم مقابلتها وهي (1.2 بالمائة من مجموع الأسر) إضافة إلى قلة التقدير وهي 2 بالمائة، فإن الحجم الحقيقي للسكان ضمن الحدود التاريخية للمخيمات يصل إلى 211000 نسمة. ولقد وجدنا أن ما نسبته 97.5 بالمائة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم هم لاجئون فلسطينيون وذلك وفق التعريف الخاص بهذه الدراسة والذي يفيد بأن أي أسرة تحتوي على الأقل فردا فلسطينيا لاجئا تعتبر أسرة فلسطينية لاجئة (انظر الفصل الثاني من أجل تفاصيل أكثر) وبالتالي فإن 197642 فردا أي 96.5 بالمائة من السكان الذين تم اشمالهم في هذا المسح هم لاجئون فلسطينيون.

مخطط بياني 1: عدد الأسر التي تمت مقابلتها في كل مخيم



أما بالنسبة لعدد الأبنية التي تم تحديدها في المسح فقد كانت 31488 مبنى، بينما كان عدد المساكن 45397 مسكناً، وهذا الرقم أعلى بـ 6000 و 7500 على التوالي من أرقام دائرة الشؤون الفلسطينية لسنوات سابقة (دائرة الشؤون الفلسطينية 2008).

على كل حال، إن عدد السكان الناتج عن المسح هو أقل من الرقم المسجل لدى وكالة غوث و تشغيل اللاجئين الأونروا في حينه. و ذلك باستثناء مخيمات الأمير حسن و السخنة و مادبا و التي لم تتم تغطيتها من قبل إحصاءات الأونروا⁴، فإذا ما أخرجنا هذه المخيمات خارج الإحصاءات فإن الرقم يصبح 185118، أي 53 بالمائة من 350899 لاجئاً و المسجلين لدى الأونروا كما هو بتاريخ 31 كانون الأول 201 (الأونروا 2011 جدول 2.5). وبالتالي فإن ذلك لم يكن خارج التوقع خاصة أن المسح توجه للسكان الذين يعيشون فعلياً في المخيمات (كما تم تعريفها بالحدود التاريخية، وليس بحدود الأمر الواقع والتوسعات).

⁴ كما تم الإشارة إليه في الملاحظة الأولى، فقط عشرة مخيمات من المخيمات الثلاثة عشر معترف عليها رسمياً من قبل الأونروا، و بالتالي تسجيل إحصاءات الوكالة للمخيمات يقتصر فقط على العشرة مخيمات الرسمية.

مبدئياً لا يمكن اعتبار نتائج المسح الشامل ومسح العينة الذي قمنا بإجرائه منطبقاً على المناطق التي تمثل توسعاً للمخيمات، لكن وتبعاً لدائرة الشؤون الفلسطينية و الأونروا فإن ظروف السكان الذين يسكنون في توسعات المخيمات ليس مختلفة مقارنة بمن يسكنون داخل الحدود التاريخية للمخيمات. وبالتالي فإننا نعتقد أن البيانات والتحليلات الخاصة بهذه الدراسة والمعروضة في هذا التقرير تنطبق أيضاً على الظروف المعيشية لسكان توسعات المخيمات.

مسح العينة

لقد تم تنفيذ العمل الميداني لدراسة مسح العينة في الفترة الواقعة ما بين 23 تشرين أول و 21 تشرين الثاني عام 2011. والعينة هي عينة عشوائية خطية منتظمة لكل الأسر التي تم تسجيلها في المسح الشامل للمخيمات الثلاثة عشر. في مخيم حطين تمت زيادة حجم العينة بحيث كانت 900 أسرة وذلك من أجل عمل تقرير يخص المخيم بشكل مستقل، بينما تم توزيع الـ 3100 أسرة المتبقية على المخيمات الإثني عشر ضمن نسب تطابق حجم تمثيلها السكاني. وقد تم اختيار فرد واحد من كل أسرة بشكل عشوائي على أن يكون عمره 15 عاماً فأكثر ليجيب على استمارة الفرد العشوائي.

انتهى العمل الميداني بـ 3773 استمارة أسرة، وهو أكثر قليلاً من 94 بالمائة من العينة البالغة 4000 أسرة. ولتوضيح ذلك استخدمنا أربع مناطق أساسية (جدول رقم 1). ثلاثة و ستون أسرة رفضوا المشاركة في البحث. باقي الأسر غير المشاركة كانت وحدات سكنية خالية بشكل أساسي.

بالرغم من زيادة العينة في مخيم حطين، فإننا لم نخص مخيم حطين بتقرير خاص، و بدلاً من ذلك استخدمنا أربع مناطق رئيسية للتقرير و هي موضحة بالجدول رقم 1. لذلك فرزنا مخيمات الطالبية، الحسين (أو جبل الحسين) الوحدات (أيضا يسمى عمان الجديد) ومخيم الأمير حسن، وهي جميعها تقع في محافظة عمان وأيضاً تم إضافة مخيم مادبا الذي يقع في محافظة مادبا إلى نفس المجموعة أي مجموعة تقرير منطقة عمان. أما مخيم البقعة فتم اعتباره كمنطقة أو مجموعة لوحده، نظراً للحجم السكاني الذي يمثله هذا المخيم و بسبب آثاره وحجمه في العينة حيث يمكن أن نبني عليه تقريراً يخصه كمنطقة لوحده. أما مخيمات الزرقاء، السخنة و حطين (كذلك يسمى ماركا أو شنلر) فقد تم اشتمالهما في منطقة واحدة وهي الزرقاء، حيث أنها تقع داخل محافظة الزرقاء. وأخيراً المنطقة الرابعة في الشمال، مخيم اربد، ومخيم الشهيد عزمي المفتي (الحصن) وكلاهما في محافظة اربد، وكذلك مخيم جرش (يسمى أيضاً مخيم غزة بسبب أن معظم سكانه قد قدموا من قطاع غزة، انظر الفصل الثاني) إضافة إلى مخيم سوف في جرش، جميع هذه المخيمات صنفتم تحت منطقة الشمال.

جدول رقم 1. العينة وحالة المقابلة

مناطق التقرير	عمان	البقعة	الزرقاء	الشمال	المجموع
استمارات مكتملة	855	1026	1007	855	3773
عدم استجابة *	50	56	51	70	227
حجم العينة	905	1082	1058	955	4000

(* ما يقارب 16 بالمائة من الاستمارات التي بدون إجابة كانت حالات رفض.

الفصل الثاني: السكان

يعرض هذا القسم الملامح الديموغرافية الأساسية للاجئين الفلسطينيين، الذين يشكلون 97 بالمائة من مجموع اسر المخيمات. و هو يظهر أن الزواج ما بين اللاجئين وغير اللاجئين غير شائع. وكذلك نرى أن حاملي الجنسية الأردنية شبه غير حاضرين في أحد المخيمات وهو مخيم جرش، وهو ما يساعد في تفسير سبب ارتفاع نسبة الفقر في هذا المخيم. كذلك يستعرض هذا القسم كيفية وجود اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات كجزء من التحول الديمغرافي العام في الأردن.

تعريف اللاجئين الفلسطينيين

يتعامل هذا التقرير من حيث تعريف اللاجئ الفلسطيني بما يتفق مع التصنيف الأردني، والذي تم استخدامه من قبل دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ومؤسسة فافو في العديد من المسوح، حيث تم استخدام ذلك للمرة الأولى في الإحصاء السكاني للأردن لعام 1994. وبالتالي فإن المسح الذي بين أيدينا يتطلب أن يتم تصنيف كل أفراد الأسرة ضمن المجموعات التالية:

- 1- لاجئي العام 1948.
- 2- نازحين من عام 1967.
- 3- لاجئين من عام 1948 ومن ثم نازحين في عام 1967.
- 4- من قطاع غزة.
- 5- غير لاجئين.

إن الفرد اللاجئ من عام 1948 هو الفرد الذي كان مكان سكنه الدائم في المنطقة التي تسمى اليوم دولة إسرائيل (مناطق 1948) والذي أصبح لاجئاً في الدول المجاورة نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، و تم منعه من العودة. أما النازح "نازحين من العام 1967" فهو الشخص الذي وصل إلى (الضفة الشرقية من النهر) الأردن بسبب حرب العام 1967، ولم يكن من لاجئي العام 1948. "لاجئين ثم نازحين" هم الأفراد الذين أُجبروا على الرحيل أولاً بسبب حرب العام 1948، ومن ثم استقروا في الضفة الغربية (كانت جزءاً من الأردن منذ العام 1951) ورحلوا مرة أخرى في العام 1967 بسبب الحرب. أما الذين يسمون "من قطاع غزة" وهم الأفراد الذين وصلوا للأردن من قطاع غزة، وفي معظمهم كانوا قد رحلوا للأردن بسبب حرب العام 1967، ولم يكن باستطاعتهم العودة، كذلك فإن بعضاً منهم أساساً لاجئون منذ العام 1948. وأما أحفاد هذه الفئات الأربعة فقد ورثوا حالة اللجوء والنزوح من جهة الأب. أما الفئة الخامسة في هذا التصنيف فهي الفئة المتبقية، حيث تشمل كل الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم ضمن التصنيفات الأربعة الأخرى. وهي تشمل أفراد من خلفيات متنوعة، بمن فيهم سوريون ومصريون وأية جنسيات أجنبية أخرى، إضافة إلى بعض الأردنيين من أصول فلسطينية، والذين لا يعتبرون أنفسهم لاجئين وفق التعريف المحدد هنا.

إن استخدام عبارة لاجئ فلسطيني" أو ببساطة "لاجئ" في هذا التقرير تعني أي فرد من مكونات التصنيفات الأربعة أعلاه. و هذا يختلف عن تعريف "اللاجئ الفلسطيني" الذي تعتمدة الأونروا، و التي تتحدد صلاحياتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين الذين تعرفهم بالأشخاص الذين كانوا يسكنون في موطنهم الأصلي في الفترة الواقعة بين 1 حزيران 1946 حتى 15 أيار 1948 والذين فقدوا بيوتهم و وسائل عيشهم كنتيجة لحرب العام 1948. مع العلم أن الأونروا تقدم أيضا خدمات محدودة لبعض النازحين الفلسطينيين الذين نزحوا بعد العام 1948 بفعل آثار الحرب.

من الضرورة الإشارة هنا إلى أننا وعند الحديث عن خصائص الأفراد، فإننا نستخدم فقط بيانات الأفراد بناء على التصنيفات الأردنية، وبالتالي فإننا نستعرض وضع الأسرة الفلسطينية اللاجئة، بناء على تعريفها كأسرة تحتوي على الأقل فردا فلسطينيا لاجئا كما هو معرف أعلاه.

إن اثنين ونصف بالمائة من الأسر في المخيمات الفلسطينية في الأردن لا يوجد فيها أي لاجئ فلسطيني. وبالتالي فإن 97.5 بالمائة من مجموع الأسر هي أسر لاجئة. فيما 94 بالمائة من هذه الأسر اللاجئة تحتوي فقط لاجئين و6 بالمائة فقط هي أسر مختلطة. معظم هذه الأسر المختلطة حازت على صفة اللجوء من خلال التزاوج ما بين لاجئين وغير لاجئين. إن زواج رجال لاجئين بنساء غير لاجئات أمر شائع أكثر بخمس أضعاف من عكسه ، وهذه النسبة مستقرة منذ العام 1999.

خمسة وثمانون بالمائة من سكان المخيمات لديهم الجنسية الأردنية

إن معظم اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (85 بالمائة) هم مواطنون أردنيون ولديهم رقم وطني وبالتالي فهم مواطنون يتمتعون بكافة الحقوق السياسية والمدنية للأردنيين غير اللاجئين.

وتقريبا فإن كل اللاجئين الذين لا يحملون الجنسية الأردنية لديهم جوازات أردنية مؤقتة (بدون رقم وطني). يحمل الأغلبية العظمى منهم (94 بالمائة) جوازات مؤقتة لسنتين (هي لأفراد من قطاع غزة) بينما هناك من يحملون جوازات سفر مؤقتة لمدة 5 سنوات (وهي لمن هم من الضفة الغربية و ليسوا حاملين للجنسية الأردنية). هنالك أيضا حالات أخرى نادرة للاجئين الفلسطينيين يحملون جنسيات أخرى، أو من لديهم فقط تصاريح إقامة مؤقتة، أو حتى من لا يملكون أصلا تصاريح للإقامة في الأردن.

إن نسبة عدم وجود جنسية أردنية هي الأعلى في مخيم جرش، حيث يملك ستة بالمائة فقط رقما وطنيا أردنيا. بالمقابل فإن أكثر من تسعة أشخاص من بين كل عشرة من لاجئي المخيم هم ممن يدعونهم الغزيين و يحملون جوازات سفر مؤقتة لسنتين. في مخيم حطين مثلا فإن الغزيين سابقا يكونون 24 بالمائة من مجمل اللاجئين وهي نسبة كبيرة من سكان المخيم.

من المهم و بشكل خاص تحديد اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يحملون رقما وطنيا لأنهم يواجهون بعض التعقيدات و القيود التي لا يواجهها باقي اللاجئين الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الأردنية، والتي تؤثر على أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية، فهم لا يستطيعون الحصول على عمل حكومي مثلا، و حقوق ملكيتهم العقارية محدودة، وأيضا محدودية الوصول لبعض الخدمات بما فيها صندوق دعم الفقر، الجامعات الحكومية، والتأمين الصحي الحكومي.

يجدر بالذكر أن ستة وثمانين بالمائة من سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مسجلون لدى الأونروا.

تناقص أعداد الجيل الأول من لاجئي 1948 – ضعف التواصل مع البلاد الأخرى

إن ما يقارب خمسة في المائة من لاجئي 1948 الذين يسكنون المخيمات هم من الجيل الأول، ويعني ذلك أنهم ولدوا قبل الحرب في عام 1948 و أقاموا في ما يسمى اليوم إسرائيل.

لقد قدم لاجئو العام 1948 من كل مناطق أراضي 1948، ولكن أصلهم يتركز في بعض المناطق: 23 بالمائة من منطقة الخليل، 19 بالمائة أصولهم من منطقة رام الله، 14 بالمائة إما ولدوا أو أنهم امتداد لعائلات من يافا، 10 بالمائة قدموا من بئر السبع، و6 بالمائة من لاجئي 1948 بجذور مقدسية.

ثلاثة وعشرون بالمائة من الأسر لها أقارب من الدرجة الأولى يسكنون في الخارج (والدين، أولاد أو إخوة لأحد أفراد الأسرة). ويمثل ذلك انخفاض حاد مقارنة بالعام 1999 عندما كانت النسبة 60 بالمائة والذين أفادوا في حينه بأن لهم أقارب من الدرجة الأولى في الخارج. يؤشر ذلك إلى انخفاض الهجرة أو زيادة العودة وربما كلاهما.

تتركز حالات وجود أقارب للاجئين خارج الأردن في الأسر التي تعيش في الشمال. أفاد ما يقارب نصف الأسر في الشمال بأن لهم أقارب خارج الأردن مقارنة بثالث الأسر في عمان وخمس الأسر في مخيم البقعة. كذلك فإن وجود أقارب في فلسطين المحتلة والخليج العربي وأوربا هو أكثر شيوعاً لدى اللاجئين في الشمال منه في باقي المناطق.

أفادت عائلات قليلة بوجود أقارب لهم في إسرائيل (مناطق العام 1948)، وهذا ليس بالأمر المستغرب في ظل تناقص أعداد الجيل الأول ومن بقي منهم على قيد الحياة (حيث أنهم أقارب للجيل الأول)، وهذا ما يمكن أن يكون سبباً آخرًا لتناقص نسبة وجود أقارب خارج الأردن في هذه المرحلة مقارنة بالعام 1999.

مجتمع شاب إلى حدا ما

تصنف الأردن من حيث السكان بأنها ذات شعب فتى، ولكن بسبب انخفاض معدل الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات في العقدين الأخيرين، فإن نسبة السكان تحت سن 15 قد انخفضت من 51 بالمائة في عام 1987 إلى 37 بالمائة في عام 2009 (DOS and ICF 2010: 12-14). بالمقابل فإن الخصوبة ونسبة الشباب في المخيمات هي أعلى بشكل واضح مقارنة بالمعدل الوطني (DOS and ICF International 2013: Figure 3) وأيضاً كان الوضع كذلك في العام 1999 (الخوaja و تلتنس 2002: 21-22). على ضوء المسح الشامل فإن 40 بالمائة من سكان المخيمات أعمارهم تقل عن 15 سنة في عام 2011.

معظم النساء يعمرن أكثر من أزواجهن

تنزوج الإناث في سن أبكر من الذكور و تبقى نسب الزواج أعلى لصالح النساء مقارنة بالرجال حتى سن الثلاثين. ومن هذه السن فصاعداً يصبح معظم الرجال متزوجين و يبقون كذلك في حين تبدأ النسبة بالانخفاض و تتراجع عند النساء.

يمكن تفسير انخفاض معدل انتشار الزواج بين النساء بسبب تصاعد وتيرة الترميل. فمثلا، ما بين 28 إلى 38 بالمائة من النساء في عمر 55 إلى 59 سنة و في عمر 60 إلى 64 على التوالي هن أراامل، وبمقارنة ذلك مع الرجال الذين فقدوا زوجاتهم فالنسبة فقط واحد واثنان بالمائة. كذلك بعض الرجال لديهم أكثر من زوجة، وفي مثل هذه الحالات يكون فارق العمر بين الزوج و زوجته الأصغر سنا كبيرا، ويعزز إمكانية أن تعيش بعده. المسألة ليست فقط أن النساء يعشن أكثر من أزواجهن، وإنما نرى أن الرجال أكثر ميلا للزواج في حالة الترميل مقارنة بالنساء اللواتي يفقدن أزواجهن.

أيضا هناك نسبة أعلى للنساء الذين لم يتزوجن و يبقين بدون زواج مقارنة بالرجال. فمثلا، هناك نسبة ضعفين و أربعة أضعاف من النساء أعلى من الرجال واللاتي لم يسبق لهن الزواج أبدا في الفئة العمرية 35 و 59 سنة على التوالي.

سته من كل عشرة نساء ممن أعمارهن 25 سنة متزوجات

يميل الناس عادة للزواج المبكر إلى حد ما، ففي سن 25 سنة فإن الوسيط⁵ للعمر عند الزواج الأول لدى الرجال أعلى مما هو لدى النساء، وتبدو الفجوة العمرية مستقرة عبر الأجيال.

في الفئة العمرية من 18 إلى 19 سنة (وهو العمر القانوني للزواج) فإن 23 بالمائة من الإناث متزوجات، بينما في الفئة العمرية من 20 إلى 24 سنة فإن النسبة هي 49 بالمائة. ولكلا الفئتين العمريتين من النساء من 18 إلى 24 سنة فإن 40 بالمائة منهن متزوجات، و قد صعدت هذه النسبة من 28 بالمائة في عام 1999. وعند وصولهن إلى سن 25 فإن ستة من بين كل عشرة نساء يصبحن متزوجات. وقبل بلوغهن سن 25 فإن 2 بالمائة منهن فقط مطلقات (تزوجن و لكن طلقن أزواجهن).

انخفاض في حجم الأسر

انخفض معدل حجم الأسرة بشكل ملموس منذ العام 1990: فقد كان 6.7 في عام 1996، و 6.3 في عام 1999، بينما 5.1 في عام 2011. كانت الأسر كبيرة الحجم (تسعة أفراد فأكثر) شائعة أكثر في عام 1999 (25 بالمائة) مقارنة بعام 2011 (8 بالمائة)، حيث تقلصت بمقدار الثلثين.

يتراوح معدل حجم الأسر ما بين 4.9 إلى 5.3 في اثني عشر مخيما للاجئين، بالمقابل فإن مخيم جرش يبرز بمعدل عال لحجم الأسر 5.8، ويفسره ذلك بوجود أسر كبيرة الحجم: 17 بالمائة من الأسر تتكون من 9 أفراد فأكثر، وهذا يشكل ضعف المعدل للمخيمات الأخرى.

⁵ الوسيط هو الحد الوسط في توزيع مرتب من القيم الأدنى للأعلى بعدد متساوي من الحدود تحت و فوق الحد الوسط، بغض النظر عن قيمة هذه الحدود، و في المقابل فإن المتوسط هو المعدل الحسابي لكل الحدود في التوزيع.

الأسر النووية تشكل أربعة من كل خمسة أسر تقريبا

معظم الأسر في المخيمات هي أسر نووية، تتكون من زوجين وأطفال أو أحد الوالدين مع أطفال (جميعها 78 بالمائة). أنواع الأسر الأخرى: أسرة من فرد واحد (6 بالمائة)، أسر لأزواج بدون أطفال (7 بالمائة)، أسر ممتدة (9 بالمائة) وثلاثيها أسر تحتوي على ثلاث أجيال.

هذا وقد انخفض عدد الأسر الممتدة للنصف منذ العام 1999 .

تشكل الأسر اللائي يكون فيها رب الأسرة أنثى حوالي 15 بالمائة من مجموع الأسر. وهذا النوع من الأسر يكون أكثر حساسية مقارنة بالأسر التي يقودها الرجال: 26 بالمائة من كل الأسر ذات رب أسرة أنثى تتكون من فرد واحد و 58 بالمائة مكونة من أمهات لطفل واحد أو أكثر ، و ذلك مقارنة بنسبة 3 بالمائة و واحد بالمائة على التوالي للأسر ذوات الأرباب الذكور.

الفصل الثالث: المسكن

يناقش هذا القسم معايير السكن وظروف مناطق اللاجئين. حيث تفيد النتائج أن ظروف السكن قد تحسنت بشكل عام منذ حقبة التسعينات، لكن مازال الازدحام يمثل مشكلة للعديد و يتفاوت بوضوح بين المخيمات. و فيما يتعلق بجودة السكن، فإن العديد من المساكن في المخيمات تتكون من مواد بناء مؤقتة، هذه المساكن قليلة التهوية و معرضة للرطوبة و العديد منها مواد بناؤها غير عازلة بشكل فعال، وبالتالي فهي باردة و صعبة التدفئة شتاء و حارة بشكل ملموس صيفا. وبسبب التركيبة المزدحمة للمخيمات فلا تتعرض المساكن لإضاءة كافية خلال النهار، وهي عرضة للضجيج لدرجة كبيرة من خارج المبنى. كذلك يتناول هذا القسم المفاهيم حول الأمن والجريمة.

السكن في شقق يزداد شيوعا

أغلبية الأسر في المخيمات تسكن في ما يصطلح عليه بالدار، ولكن انتشار الشقق يزداد وشيوعها واضح منذ العام 1999.

الدار هي بيت منفرد ويتكون من غرفتين إلى أربعة غرف وهي تقع في الطابق الأرضي، إضافة إلى مساحة ما ملاصقة لها، وعبر الوقت نجد أنه قد تم البناء في هذه المساحة الملاصقة التابعة للدار ثم يحصل التوسع بشكل عمودي. قلصت القوانين كثيرا من هذا التوسع العمودي داخل المخيمات، و لكن تم التقليل من حدة هذه القوانين تدريجيا و تم تعديلها لكي تتناسب مع طرق البناء. مثال ذلك فقد كان ممنوعا وإلى وقت قريب بناء ثلاث طوابق داخل بعض المخيمات، إلا أنه ومنذ كانون الثاني سنة 2012 فإنه من المسموح بناء ذلك من خلال الحصول على موافقة من دائرة الشؤون الفلسطينية.

بالنسبة للأسر الكبيرة، خاصة تلك الكثيرة العدد وذات ثلاثة أجيال تعيش سوياً، فإنهم مازالوا يسمون بيوتهم دار على الرغم أنها قد تتكون من بناء ذو ثلاثة طوابق. و مع ذلك، وفي ظل تناقص عدد الأسر الممتدة، فإن ما كان يعرف بالدار قد تحول إلى بناء مكون من وحدتين سكنيتين أو ثلاث أو حتى أربع، وفي هذه الدراسة اعتبرنا الطابق الأرضي دار وباقي الطبقات شققا.

أربعة من كل خمسة أسر يملكون بيوتهم (على الرغم من عدم وضوح ملكية الأرض)

تمتلك حوالي أربعة من كل خمسة أسر بيوتهم (81 بالمائة) حسبما أفادوا بذلك، و 16 بالمائة مستأجرين بينما ثلاثة بالمائة يسكنون دون مقابل.

يؤكد سكان المخيمات على ملكية مساكنهم على الرغم من عدم وجود ما يثبت التملك لتلك الأرض. هذه الأرض تم تقديمها بلا مقابل من قبل الحكومة الأردنية، وهي إما ملكا لها أو أنها استأجرتها بعقود طويلة الأمد من قبل مالكيها. بالمقابل وعلى الرغم من عدم وجود مسمى قانوني لهذه الأرض، فإن المساكن

تباع وتشتري على أرض الواقع، وإن 24 بالمائة قد أفادوا بأنهم اشتروا مساكنهم. آخرون قد بنوها بأنفسهم (42 بالمائة) أو ورثوها (34 بالمائة).

تتفاوت حيازة المساكن عبر المخيمات: فبينما 9 من كل 10 أسر يملكون مساكنهم في مخيم السخنة نجد فقط 7 من كل 10 أسر يملكون مساكنهم في مخيم الوحدات.

ما يقارب من نصف الأسر التي تستأجر مساكنها تستأجره من أقارب، بينما النصف الآخر يقوم بذلك من سوق العقار (بما في ذلك من خلال الأصدقاء، المعارف وملاك العقارات).

معدل مساحة السكن يتراوح بين 15 إلى 20 متر مربع للفرد الواحد

يبلغ المتوسط والوسيط لمساحة المسكن الواحد في المخيمات على التوالي 78 و 90 متر مربع. وتقريبا فان أسرة من كل خمس أسر لاجئة تعيش في مسكن مساحته 100 متر مربع فأكثر، في المقابل يسكن 15 بالمائة في مساحة أقل من 50 متر مربع.

يبلغ المتوسط والوسيط للمساحة التي يشغلها فرد واحد 20 و 15 مترا مربعا على التوالي. تملك 17 بالمائة من الأسرة 30 متر مربع على الأقل للفرد الواحد. بينما 10 بالمائة فقط يعيش فيها الفرد في أقل من 8 متر مربع.

إن الفرق ما بين المخيمات بسيطة، وهي تتراوح من حيث المتوسط والوسيط و على التوالي ما بين 17 و 13 مترا مربعا للفرد الواحد في الطالبية إلى 22 و 17 مترا مربعا في السخنة. يملك كل من من مخيمي السخنة وحطين الجزء الأكبر من الأسر التي لديها مساحة 30 متر مربع للفرد على الأقل (بنسبة 20 بالمائة). بينما فقط 12 بالمائة من الأسر في مخيمي الحسين وجرش لديها 30 متر مربع فأكثر للفرد الواحد.

ثلاثة غرف للمسكن الواحد في المعدل

الغرفة هي ما يحدد للجلوس أو للنوم (وليس المطبخ، الحمام، الممر أو المخزن) تتشكل المساكن على الأغلب من ثلاثة غرف، حيث هي كذلك لنسبة 48 بالمائة من الأسر. فقط 17 في المائة من الأسر تعيش في مساكن من أربع غرف أو أكثر. المتوسط والوسيط لعدد الغرف لأسر المخيمات هو 2.8 و 3 على التوالي. وهو وضع مشابه لنتائج عام 1999، لكن فيما يتعلق بالمساكن المكونة من غرفة واحدة فقد هبطت النسبة من 9 إلى 5 بالمائة.

هنالك اختلافات ما بين المخيمات: فبينما وبالتتالي 12، 13، و 14 بالمائة من الأسر في حطين، البقعة والزرعاء يعيشون في مساكن مكونة من أربع غرف فأكثر، نجد أن النسبة هي 26 بالمائة في كل من عزمي المفتي وسوف. وعندما نأخذ المتوسط أو المعدل، عدد الغرف المتاح للسكان فان الفارق محدود و يتراوح بين 2.59 في الوحدات إلى 2.92 في مخيم الأمير حسن" وأما الوسيط في كل المخيمات فهو ثلاثة، ما عدا الوحدات فهو غرفتين.

الازدحام انخفض للنصف منذ التسعينات

نعرف الازدحام هنا بوجود ثلاثة أشخاص أو أكثر يعيشون في غرفة واحدة- وانخفضت نسبته إلى النصف من 34 إلى 17 بالمائة في كل أسر المخيمات. تقريبا نصف الأسر لديها أقل من شخصين يعيشون في غرفة واحدة.

يعزى انخفاض مشكلة الازدحام عما كانت عليه سابقا إلى انخفاض عدد أفراد الأسرة و ليس بسبب الزيادة في البناء أو بناء شقق كبيرة المساحة، حيث لم يحدث بناء مساكن جديدة أو أكبر، بل جرى توسع لمساحة الشقق نفسها.

تعاني الأسر الأفقر نسبيا من مشكلة الازدحام مقارنة بالأسر ذات الأوضاع الاقتصادية الأفضل. حيث أن 4 بالمائة فقط من الأسر في الخيمس الأكثر دخلا تعاني من ازدحام سكني، بينما 37 بالمائة من الأسر ذات الدخل الأدنى لديها ازدحام سكني. و حيث لا يوجد ارتباط مباشر ما بين عدد غرف السكن مع الدخل، فإن الانخفاض في الازدحام المترافق مع زيادة الدخل يتأثر بالتباين الإرتباطي ما بين الدخل وحجم الأسرة: كلما قل عدد أفراد الأسرة يصبح الدخل أعلى. حيث أن 86 بالمائة من الأسر في الخمس الأعلى للدخل لديهم أقل من ستة أفراد في الأسرة، مقابل 30 بالمائة لدى الأسر من الخيمس الأفقر.

يتراوح معدل الازدحام ما بين المخيمات من 12 و 13 بالمائة في مخيمي الأمير حسن و السخنة إلى 23 بالمائة في الوحدات و 24 بالمائة في جرش.

تحسن مستوى السكن

تحسنت ظروف السكن منذ العام 1999. مثلا أصبح وجود مطبخ⁶ مستقل ومناسب وكذلك الحمامات أمرا سائدا، وقد أصبح وجود مرحاض داخل المسكن أيضا أمرا شائعا. حيث نلاحظ بوضوح تغيرا إيجابيا بالنسبة لوجود حمامات مستقلة بحيث أن نسبة 5 بالمائة فقط من المساكن بدون حمامات مستقلة و التي انخفضت من 54 بالمائة عام 1999.

يفتقد مسكن واحد من كل عشرين مسكنا لشبكة المياه، و هذا أقل من عام 1999. إضافة أن أسرة واحدة من بين كل ست أسر أفادت بانقطاع المياه، وهذا يمثل انخفاضا حادا، حيث أفادت سبع من كل عشر أسر بانقطاع المياه في عام 1999. وقد أفاد 5 بالمائة أن المياه تنقطع بشكل كبير أو بشكل دائم. انقطاع المياه لا يمثل مشكلة سائدة في مخيم البقعة و مخيمات عمان والزرقاء كما أفادت معظم الأسر، بينما أفاد ما يقارب من نصف الأسر في الشمال بوجود ذلك.

ثلاثة بالمائة من أسر المخيمات ليس لديها خزانات مياه، و 86 بالمائة من الأسر التي تمتلك خزانات مياه تشعر بالرضا عن طاقة هذه الخزانات، حيث أن الطاقة الاستيعابية الضعيفة لدى بعض الأسر مقارنة مع حجم الأسرة يجعل هذه الأسر عرضة لنقص المياه.

⁶ المطبخ هو منطقة فيها حنفية (صنبور مياه) و مجلى بالإضافة لموقد طبخ أو ما شابه، و هي عادة غرفة مستقلة في المسكن، و تكون في الشقق الحديثة قطاع خاص مرتبط بغرفة المعيشة و لكنها غير مفصولة بحائط، الحمام هو غرفة مستقلة فيها حنفية مياه و حوض استحمام أو دوش.

تمثل مياه الشبكة المصدر الأساسي لمياه الشرب لدى 71 بالمائة من أسر المخيمات، بينما 16 بالمائة يعتمدون على مياه جالونات مفلترة، و 13 بالمائة مياه صحية معبئة في قوارير بلاستيكية.

أكثر من 97 بالمائة من الأسر تشترك وتحصل على الكهرباء من الشبكة العامة للكهرباء، وقد تحسنت هذه الخدمة بشكل ملموس منذ العام 1999، حيث أن الأسر التي يحصل عندها انقطاع من وقت إلى آخر أو أسبوعياً (نادراً) قد هبطت من 27 بالمائة إلى 6 بالمائة.

بالنسبة للصرف الصحي (المراحيض)، 8 بالمائة من الأسر أفادت أن مرحاضهم غير متصل بشبكة الصرف الصحي. الأغلبية الكبرى من المساكن الغير متصلة بشبكة الصرف الصحي تقع في مخيمي جرش و السخنة. إن عدم الاتصال بالصرف الصحي لا يمثل قضية كبرى خاصة أن هذه المساكن متصلة بحفر امتصاصية أو فنية، وهي من حيث المبدأ تمثل معالجة مقبولة للفضلات.

يمثل مخيم جرش بشكل عام حالة سيئة من حيث الصرف الصحي وذلك لعدم وجود شبكة صرف صحي. كذلك يزداد الوضع سوءاً بسبب التسريب و شبكة المياه سيئة التمديد حيث قد تكون المياه ملوثة و ذات نوعية سيئة و كذلك فإن شح المياه يعيق النظافة، ومن حسن الحظ أنه يتم الآن بناء شبكة صرف صحي في جرش (SDC 2013).

مشاكل البيئة الداخلية للمسكن

أفادت الكثير من الأسر بعدم رضاها عن البيئة الداخلية للمسكن، حسب عدة مؤشرات فإن الوضع أسوأ مما كان عليه الحال في 1999. أفاد 64 بالمائة أن مساكنهم تعاني من الرطوبة، و 62 بالمائة أفادوا بأن مساكنهم عرضة للإزعاج من خارج المسكن وهذا يشكل ارتفاعاً بمقدار عشر نقاط منذ العام 1999.

أدت العشوائية وعدم الانتظام عند بناء هذه المخيمات و تطورها والتي أدت للكثافة و ازدحام البيوت المتلاصقة إلى تقليص كمية الضوء الواردة للكثير من المساكن ، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة السكان الذين أفادوا أن مساكنهم مظلمة وقاتمة (41 بالمائة).

إن ما يقارب الثلاثة إلى واحد من أصحاب الدخل المرتفع مقارنة بأصحاب الدخل المنخفض لم يفيدوا بأن مساكنهم تعاني من الظروف السكنية السيئة. وبالنظر إلى الاختلافات الجغرافية فإن الأسر في عمان أفادت بأن أوضاعها أكثر سوءاً مما هو الحال في الزرقاء و البقعة مثلاً، وأما مخيمات الشمال فوضعها مشابه لمخيمات عمان.

ثلاث من كل أربع أسر يشعرون بالرضا عن ظروف السكن

ما يقارب الثلث من أربع (74 بالمائة) من جميع الأسر يشعرون بالرضا عن الظروف العامة لسكنهم، وهذا ما يمثل تحسناً عن العام 1999 حيث كانت اثنتان إلى ثلاث (64 بالمائة).

بالمقابل فإنه ونتيجة لتحسن وضع مساحة المسكن (بالأساس نتج عن انخفاض عدد أفراد الأسرة) فإن عدم الرضا عن الخصوصية وعن مساحة المسكن تقلصت إلى حد ما. ولكن و خاصة في ضوء الانخفاض في عدد الأسر التي لا تملك مطبخ مستقل و حمام مستقل، فإن عدم ازدياد مستوى الرضا عن المسكن بشكل واضح يعود ربما إلى ارتفاع توقعات الأجيال الشابة.

وحول تكلفة السكن فإن 27 بالمائة من الأسر أبدت عدم رضاها عن ذلك وهي بذلك نفس النسبة في العام 1999.

و حسب اعتقاد الناس فقد أصبحت مشكلة الضجيج أسوأ من ذي قبل. وهم أيضا عبروا عن عدم رضاهم فيما يتعلق بنوعية مياه الحنفيات أكثر من العام 1999، قد يكون السبب رفع التوقعات بسبب مقارنتها بنوعية المياه المفترزة في غالونات و المياه الصحية المعبئة و التي أصبحت أكثر شيوعا من ذي قبل.

إن النسب الأعلى من حيث عدم الرضا عن ظروف السكن كانت في عمان (35 بالمائة)، كذلك هي أعلى بكثير في الشمال (31 بالمائة) منها للزرقاء و البقعة حيث كانت (20 بالمائة) لكليهما.

شعور عام بالأمان

إن أعلى نسبة للشعور الدائم بالأمان في المسكن سجلت في الشمال (86 بالمائة مقارنة ب 80 و 81 بالمائة للمناطق الثلاث الأخرى التي شملتها الدراسة). وعندما يتعلق الأمر بالأمان في الحارة والمنطقة الأوسع المحيطة بالسكن، فإن النتيجة تختلف فيما يتعلق بالأطفال، الرجال والنساء، ويصبح الشعور بالأمان أقل في الليل مقارنة بالنهار، خاصة فيما يتعلق بالأطفال والنساء: فقط 30 بالمائة اعتقدوا بأنه من الآمن للمرأة أن تخرج من المنزل بعد حلول الظلام، و 18 بالمائة هي عن للأطفال، بينما أفاد 90 بالمائة أنه من الآمن للرجال أن يكونوا خارج المنزل بعد المساء. وتأتي هذه النتائج على الرغم من أن 9 من كل عشرة مساكن يعيشون في شوارع مضاءة.

مشاكل الجريمة، العنف، وتعاطي المخدرات

بالرغم من الشعور العام بالأمان، فإن حوالي أربعة من بين كل خمسة أشخاص تقريبا يعتقدون بأن الجريمة والعنف وتعاطي المخدرات تمثل مشكلة في مناطق سكنهم.

فيما يتعلق بالمشكلات الثلاثة، فإن الوضع في عمان أسوأ من المتوسط، وهو أفضل قليلا في البقعة وفي مخيمات الشمال، بينما بدأ الأمر في الزرقاء هو الأفضل. ولكن أيضا في الزرقاء، فإن أكثر من 70 بالمائة من المستجيبين أفادوا بأن العنف/ الجريمة وتعاطي الكحول والمخدرات تمثل مشكلة مجتمعية.

هذه أرقام مرتفعة. و بما أن السؤال هنا عن المفاهيم والآراء، فهذا لا يعني أن نستنتج بأن الجريمة والكحول والمخدرات كثيرة الانتشار داخل المخيمات. وإنما يؤشر ذلك إلى القلق العام من معدلات الجريمة و تعاطي الكحول، وبأن هذه الأمور بحاجة أكثر إلى التحقق منها و تطوير السياسات و اتخاذ إجراءات.

واحد من بين كل خمسة غير راضي عن حارته

أفادت أسرتان من كل عشرة أسر بأنها غير راضية أبداً أو غير راضية إلى حد ما عن حارتهما، وثلاثة من عشرة أفادوا بالمثل من حيث رضاهم عن منطقتهم السكنية. لم يتغير المفهوم العام للحارة و المنطقة السكنية منذ العام 1999 و حتى 2011.

وإذا ما انتقلنا للتفاصيل، تظهر لنا تطورات إيجابية في المنطقة السكنية الأوسع من حيث توفر المؤسسات الثقافية والعمل و فرص التوظيف. كذلك فإن الأمان بالنسبة للأطفال والمواصلات العامة قد تحسنا من وجهة نظر الناس.

يشكل الحصول على عمل قريبا من السكن أمرا مهما للناس. بالنسبة لهذا المؤشر فقد كانت نسبة عدم الرضا 55 بالمائة. 9 بالمائة غير راضيين عن المدارس المحلية، و8 بالمائة عبروا عن عدم رضاهم عن الخدمات الصحية.

أما فيما يتعلق بالتباين الجغرافي وقضية عدم الرضا عن منطقة السكن، فإن الأمر مشابه لما هو عليه الحال بالنسبة لظروف السكن. عدم الرضا بشكل عام عن الحي السكني والحارة كان 50 بالمائة في عمان، وهو أعلى مما هو الحال في مخيمي البقعة والزرقاء، وهو أيضا أعلى من الشمال. في عمان فإن أسرتين من كل خمس أسر أفادت بأنها مستاءة من منطقتها السكنية.

وأما فيما يتعلق بالمدارس والخدمات الصحية، فإن حجم الاستياء هو نفسه تقريبا في كل المناطق ماعدا في الشمال، حيث كان أكبر (14 و 12 بالمائة لكل من المدارس والخدمات الصحية بالتتالي، مقارنة بثمانية و سبعة بالمائة في المناطق الثلاث الأخرى).

عدم الرضا عن المواصلات العامة كان قليلا في كل المناطق الأربعة. عدم الرضا عن الأسواق والتجارة كان منخفضا و غير موجود تقريبا (واحد بالمائة غير راضين) في منطقة عمان . ومن جهة أخرى عبر أكثر من نصف المستجيبين وفي كل المناطق عن عدم رضاهم عن العمل والتوظيف وتوافر فرص العمل.

الفصل الرابع: الصحة

يستعرض هذا القسم وضع اللاجئين الفلسطينيين من حيث استخدام الخدمات الصحية. و في خلال ذلك سيتم التطرق إلى المشاكل الصحية المزمنة والتدخين. و مناقشة آليات الحصول على التأمين الصحي وكيف تحسنت منذ العام 1999 وكيف أن العمل في القطاع العام خاصة مرتبط بإجبا بالحصول على تأمين صحي.

لقد تم استعراض أشكال البحث عن الخدمات الصحية، و تعرض القسم أيضا إلى العلاقة ما بين مستوى الدخل والصحة. و يجدر بالذكر أن الاونروا هي المقدم الأبرز للخدمات الصحية الأساسية داخل المخيمات. و يستخدم اللاجئون الخدمات الصحية في القطاع العام أكثر بكثير من استخدامهم للقطاع الخاص. وبالعودة لخدمات الأونروا ، فبينما تحصل على رضا مقبول من اللاجئين إلا أن اللاجئين بدوا أكثر رضا تجاه خدمات القطاع العام، وأيضا بشكل خاص تجاه الخدمات الصحية للقطاع الخاص.

تسعة من بين كل عشرة بالغين أفادوا برضاهم بدرجة جيد جدا وجيد عن وضعهم الصحي

خمسة وأربعون بالمائة من البالغين اللاجئين عبروا عن رضاهم بدرجة جيد جدا عن وضعهم الصحي و 37 بالمائة بدرجة جيد، بينما 12.5 بالمائة أفادوا بأنها معتدلة أو مقبولة، و 5.5 بالمائة قالوا بأنها سيئة أو سيئة جدا. وبالنسبة للنساء فكانت نسبة من أفدن بسوء الوضع الصحي أقل خاصة النساء في منتصف العمر.

إن تقدير الأفراد لوضعهم الصحي مرتبط من حيث التحسن بمستوى التعليم والدخل. لذلك فإننا نجد ثلاثة من كل خمسة أفراد في سن 15 فأكثر بدون تعليم رسمي، و أربعة من بين كل خمسة لديهم تعليم ابتدائي أفادوا بأن صحتهم جيدة جدا، بينما واحد من بين اثنين من الذين لديهم تعليم أساسي شاركوهم بهذا التقدير. من المفهوم أن التعليم يتأثر بعامل العمر خاصة أن الأشخاص كبار السن كانوا أقل تعليما وصحة. وبالتالي فإن الأثر الإيجابي للتعليم على تقييم وضعهم الصحي يبقى محققا عندما يرتبط بالعمر أيضا. مثال، بينما شخص واحد من بين كل اثنين في العشرينات من العمر لم يكملوا التعليم الأساسي يقدرون وضعهم الصحي بجيد جدا، فإن ثلثي من أكملوا الثانوي أفادوا أيضا بذلك التقدير.

هنالك تباين ما بين مناطق الدراسة حيث أن نسبة أعلى من الناس في الزرقاء والبقعة مقارنة بعمان والشمال أفادوا بان صحتهم جيدة جدا، و يتوافق هذا مع حالات أكثر لأمراض مزمنة في كل من الزرقاء والبقعة.

أكثر من 60 بالمائة من الرجال بعمر 20 إلى 44 يدخنون السجائر يوميا

معظم المدخنين من الرجال: 53 بالمائة من الرجال (15 عاما فأكثر) في المخيمات يدخنون يوميا، مقارنة بثلاثة في المائة من النساء. والميل أكبر للتدخين لدى الفئة العمرية 20 إلى 44 من الرجال (أكثر من 60 بالمائة).

في المقابل، فإن حقيقة نسبة تدخين النساء قد تكون أعلى مما وجدناه لدى النساء، خاصة لدى الشابات، ربما ينكرن أنهن يدخن لأسباب اجتماعية – حيث أن التدخين غير مقبول اجتماعيا للنساء الشابات، إضافة إلى أن الرجال غالبا ما يدخنون في المنزل، و هذا يعرض النساء لدخان التبغ أكثر مما صرحن به من أنهن يدخن، التدخين السلبي كذلك يؤثر على الأطفال أيضا.

حافظ التدخين على نفس المستوى و النسبة منذ عام 1999 و حتى عام 2011، مما يدل على أن حملات التوعية تجاه التدخين وكذلك القيود على التدخين لم تحقق إلا نجاحا محدودا جدا.

لا تتباين نسبة انتشار التدخين كثيرا بين مناطق الدراسة الأربع (30 بالمائة يدخنون يوميا في البقعة، عمان والشمال 25 بالمائة) والتدخين اليومي يزداد شيوعا مع زيادة الدخل: حيث أفاد 25 بالمائة ممن هم ضمن الخميس الأدنى للدخل بأنهم مدخنون بشكل يومي بالمقابل أفاد 32 بالمائة من الخمس الأعلى الدخل بأنهم مدخنون يوميا. كذلك فإن التدخين ينخفض مع التعليم الأكثر وهو أقل لدى الفئة التي لديها تعليم ثانوي و عالي في كل الفئات العمرية.

الأمراض المزمنة أكثر لدى الفقراء وأصحاب التعليم المتدني

صرح خمسة بالمائة من مجمل لاجئي المخيمات بأنهم يعانون من مشاكل صحية مزمنة بشكل جدي لدرجة أنها تعيق ما يمكن اعتباره نشاطات طبيعية، أفاد 6 بالمائة آخرون أن لديهم حالة مرضية طويلة الأمد ذات طبيعة أقل شدة⁷، و كما هو مفهوم، فإن شيوع المشاكل و الأمراض الصحية المزمنة منخفض بين الشباب و لكنه يرتفع بثبات مع تقدم العمر ابتداء من سن الخامسة و العشرين.

يبدو أن اعتلال الصحة الشديد و طويل الأمد منتشر بين الذكور بشكل أكبر منه بين الإناث نوعا ما، بينما تنتشر المشاكل الصحية المزمنة الأقل حدة بين الإناث، على أية حال، فإن الفرق بين الجنسين قد يفسر أيضا ولو جزئيا باختلاف المفاهيم بين الجنسين و التوقعات المختلفة للرجال و النساء لما قد يتضمنه مفهوم الروتين والنشاطات أو الواجبات اليومية.

يرتبط اعتلال الصحة المزمن الشديد بين البالغين بشكل سلبي مع الدخل: صرح 16 بالمائة من أصحاب الدخل الأدنى (ثلاثون عاما فأكثر) بأنهم يعانون اعتلال مزمن في الصحة (مرض جدي و مزمن) مقارنة بعشرة في المائة لأصحاب الدخل الأعلى.

لا يزداد انتشار الأمراض المزمنة مع انخفاض الدخل، و لكن ما يزداد هو مدى جدية المرض، و ذلك باستثناء القسم الأفقر و الذي صرح بشكل أكثر قليلا عن اعتلال الصحة المزمن.

و كما كان الحال بالنسبة لمن اعتبروا حالتهم الصحية سيئة، فإن انتشار اعتلال الصحة المزمن ينخفض بشكل منتظم مع تعزيز التعليم، و أن الربط بين التعليم و اعتلال الصحة المزمن أقوى منه بين الدخل و المشاكل الصحية الطويلة الأمد، إن المشاكل الصحية الشديدة و الطويلة الأمد أكثر شيوعا بسبع لثمان مرات بين الأفراد البالغين 30 عاما فأكثر بدون تعليم عن نسبتهم بين المتعلمين بتعليم عالي، يبقى هذا

⁷تم طرح السؤال التالي حول جميع أفراد الأسرة: هل يعاني (اسم) من أي مرض جسدي أو نفسي طويل الأمد؟ أو من معاناة بسبب إصابة، إعاقة أو تقدم في السن؟ و تم في سؤال ثانٍ التساؤل فيما إذا كانت هذه المشكلة الصحية المحددة تعيق (الاسم) من أداء نشاطاته الروتينية اليومية، و قد تم تصنيف المشكلة الصحية المزمنة على أنها شديدة في حال تمت الإجابة على السؤال الثاني بالإيجاب.

الربط الإيجابي بين التعليم الأفضل و انخفاض انتشار الأمراض الشديدة المزمنة متميزا حين يتم عزله عن مفعول العمر، مثلما كانت الحالة تماما بالنسبة للتقييم الذاتي للصحة. بالنسبة للأفراد البالغين 50 عاما فأكثر، فإن الفجوة لحالات وجود أمراض مزمنة شديدة بين الأفراد الأعلى و الأقل تعليما هي 22 درجة مئوية.

لا تتوزع الصحة المعتلة طويلة الأمد بشكل متساوي بين المخيمات، يحتوي مخيم الوحدات على النسبة الأعلى لحالات أمراض صحية شديدة و مزمنة بنسبة ثمانية بالمائة، بينما يحتوي مخيمي سوف و السخنة على 3 بالمائة، مخيم اربد 16 بالمائة، بينما يحوي مخيمي الزرقاء و الحسين (15 بالمائة لكل منهما) وهي أعلى نسبة انتشار لحالات الأمراض المزمنة سواء كانت شديدة أم لا، بينما تملك حطين، مادبا و البقعة أدنى نسبة بين المخيمات (تسعة بالمائة لكل منهم).

نصف سكان المخيمات تقريبا مشمولون بالتأمين الصحي

لقد تحسن مستوى التغطية للتأمين الصحي في الأردن في السنوات الأخيرة. وانعكس ذلك أيضا على أرقام وإحصائيات هذا المسح حيث أن حجم المشمولين بالتأمين الصحي ارتفع بـ 20 نقطة من 26 بالمائة عام 1999 إلى 46 بالمائة عام 2011. لا توجد فروقا جوهرية لها علاقة بالجنس فيما يتعلق بتغطية التأمين الصحي لكن الأشخاص الأكبر سنا و الأصغر سنا عادة ما يشتملهم التأمين بشكل أكثر من غيرهم.

إن أكثر نماذج التأمين شيوعا هو تأمين الضمان الاجتماعي والذي يوفر لكل الموظفين ومن في رعايتهم، الفقراء، المعاقين، الأردنيين و الأطفال ستة سنوات فأقل من القادمين من غزة كذلك للمتعززين بالدم. تصل نسبة المشمولين به إلى الثلث تقريبا حيث 37 بالمائة من لاجئي المخيمات مشمولين بهذا التأمين (19 بالمائة عام 1999). هناك واحد بالمائة مشمولون بتأمين الجامعات، وهو أيضا شكل من أشكال التأمين الحكومي. ثلاثة بالمائة مؤمنون من قبل الخدمات الطبية الملكية، وهو برنامج يغطي العسكريين والعاملين في الأجهزة الأمنية ومن يعيلونهم.

الحصول على التأمين ذو صلة بالتعليم والدخل، حيث أن اللاجئين أصحاب الدخل المنخفض والتعليم المتدني هم أكثر عرضة لعدم وجود تأمين صحي لهم مقارنة باللاجئين أصحاب التعليم الأعلى والدخل المرتفع. أما من حيث الشمول بالتأمين الحكومي فهو تقريبا متشابه لكل الفئات بغض النظر عن التعليم أو الدخل. لكن الاشتغال على تأمينات أخرى مثل الخدمات الطبية الملكية، التأمين الخاص وتأمين الجامعات فهي تتأثر بحجم الدخل و التعليم. مثال، التأمين الخاص متوفر لدى 11 بالمائة من فئة الأفراد ذوي الدخل الأعلى (الخامس الأعلى) مقارنة باثنين بالمائة من الفئة الأدنى للدخل (الخامس الأدنى).

الجنسية أو المواطنة لها علاقة بالتأمين أيضا، حيث أن 11 بالمائة من حاملي جوازات العمال مثلا (وهم الغزيون سابقا) مشمولون في برامج تأمين صحي. و لكننا نجد أن 42 بالمائة من حاملي جوازات السنيتين وأعمارهم أقل من ستة سنوات وفي داخل المخيمات أفادوا بان لديهم تأمين صحي. ولكن و حسب القانون فإنهم جميعا مشمولون بالتأمين الحكومي، و هذا ما يفيد بأن الغزيين سابقا ليس لديهم معرفة كافية بحقوقهم.

إضافة إلى ذلك، يوجد تفاوت ملموس من حيث تغطية التأمين ما بين المخيمات المختلفة، ويرجع ذلك بالأساس إلى التفاوت في الحصول على التأمين الحكومي. في خمسة من المخيمات (سوف، السخنة، الطالبية، مادبا واربد)، فإن نصف السكان فأكثر لديهم تأمين صحي حكومي، بينما فقط 3 بالمائة في مخيم جرش لديهم تأمين حكومي، وهذا يفسر من خلال كون سكان المخيم هم في السابق من غزة، حيث يحد ذلك من حصولهم على الخدمات، بما في ذلك الاشتراك في التأمين الصحي الحكومي. إن الغياب شبه الكامل للتأمين الصحي الحكومي في مخيم جرش هو الذي يفسر النسبة المنخفضة للتغطية بالتأمين الصحي بشكل عام في المخيم (فقط 12 بالمائة). الملاحظة الأخيرة هي أنه في مخيم عزمي المفتي فإن وجود تأمين الخدمات الطبية الملكية أمر مألوف بنسبة 11 بالمائة، وذلك لكون الكثيرين من هذا المخيم يعملون في القوات المسلحة.

الرعاية الصحية الحكومية والمقدمة من الأونروا هي الأكثر استخداماً

ثلاثة عشرة بالمائة من مجمل اللاجئين في المخيمات كانوا قد استفادوا من الخدمات الطبية خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت المقابلة معهم⁸، و 93 بالمائة ممن يعانون من أمراض حادة بحثوا عن علاج خلال الثلاثين يوماً التي سبقت المقابلة، كذلك يتلقى 75 بالمائة ممن لديهم أمراض مزمنة رعاية منتظمة ومتابعة صحية.

أما على صعيد زيارة ومراجعة المؤسسات الصحية لسكان المخيمات فيظهر 43 بالمائة من الذين بحثوا عن رعاية صحية خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت المقابلة معهم كانوا قد ذهبوا لمستشفيات عامة و 9 بالمائة فقط ذهبوا لعيادة عامة، 39 بالمائة حصلوا على رعاية صحية من عيادات الأونروا بينما 11 بالمائة زاروا مستشفى خاص و 9 بالمائة عيادة خاصة و 3 بالمائة بحثوا عن استشارة صحية أو علاج في مستشفى عسكري⁹.

وعندما تم سؤال الباحثين عن أفضل مقدم للخدمات الصحية في حالة المرض الحاد أو الإصابة، أفاد 55 بالمائة بأنه المستشفى الحكومي، 28 بالمائة عيادة الأونروا، بينما أفاد 8 بالمائة بأنه المستشفى الخاص، وأفاد 4، 3، و 2 بالمائة بالتتالي عيادة خاصة، عيادة عامة، ومستشفى عسكري.

حين سألنا عن جهات الرعاية الصحية الذين يفضل زيارتهم في حالة الإصابة أو المرض المفاجئ، ظهر ميل الناس للتوجه بشكل أكبر للمستشفيات وبشكل أقل إلى العيادات أو الأطباء الخاصين. فحيث كان 35 و 26 بالمائة على التوالي يستخدمون عيادات الأونروا والعيادات الخاصة عام 1999، فإن النسب كانت 25 و 17 بالمائة في عام 2011. على العكس من ذلك فإن نسبة من يراجعون المستشفيات العامة والخاصة قفزت من 22 إلى 34 بالمائة، و من أربعة إلى عشرة بالمائة على التوالي. أما نسبة من يبحثون عن رعاية طبية في العيادات العامة فقد بقيت مستقرة حول 7 و 8 بالمائة.

تعتبر المستشفيات الحكومية (59 بالمائة) و عيادات الأونروا (47 بالمائة) هي أكثر المؤسسات الصحية التي يزورها اللاجئون للمتابعة الصحية الخاصة بالأمراض والمشاكل الصحية المزمنة، يليها

⁸ تم استثناء الحالات التالية من إحصاءات الدراسة: صحة الأم و الطفل، مثل فحوصات أثناء الحمل، فحوصات الأطفال و اللقاحات خلال السنة الأولى.

⁹ لاحظ أنه من الممكن لكل فرد زيارة أكثر من نوع خدمة صحية.

المستشفيات الخاصة (12 بالمائة) والعيادات العامة (9 بالمائة) والعيادات الخاصة (7 بالمائة) والمستشفيات العسكرية (5 بالمائة).

تستقبل المستشفيات والعيادات الخاصة مراجعين أكبر من فئة أصحاب الدخل المرتفع مقارنة بالمؤسسات الصحية الأخرى. على العكس من ذلك فإن أغلب مراجعي الأونروا هم من أصحاب الدخل الأدنى. كذلك فإن ما لا يقل عن 29 بالمائة من الذين يراجعون المستشفيات الحكومية هم ممن يعانون مشاكل صحية مزمنة، مقارنة بـ 13 و 17 بالمائة من مستخدمي المؤسسات الصحية الأخرى.

الأونروا تهيمن على الرعاية الصحية قبل و بعد الولادة

تعتبر مؤسسات الرعاية الأولية التابعة للأونروا المزود الأساسي للرعاية الصحية الخاصة بالحوامل وللجنيين في المخيمات، حيث تستخدم بنسبة 71 بالمائة. بينما النسبة للمؤسسات الحكومية والخاصة هي 15 و 13 بالمائة على التوالي. يزداد الميل لاستخدام المؤسسات الصحية الخاصة بزيادة الدخل (29 بالمائة لدى الخميس الأعلى دخلا مقابل 5 بالمائة لدى الخميس الأدنى دخلا) و من الجلي أن شعبية الخدمات الصحية للأونروا هي الأعلى لدى النساء الأفقر واللواتي يبحثن عن رعاية صحية قبل وبعد الولادة (فقط 53 بالمائة من الخميس الأعلى دخلا يستخدمن خدمات الأونروا).

رضا عام عن الخدمات الصحية

تعبّر الصورة العامة عن رضا عام عن الخدمات الصحية، و لكن تحصل المؤسسات الصحية الخاصة على تقدير أعلى من المؤسسات الأخرى. نسبة المستخدمين الذين قالوا بأنهم راضون جدا كانت الأقل لدى مستخدمي الأونروا (14 بالمائة، 77 بالمائة راضون إلى حد ما)، العيادات والمستشفيات الحكومية حصلت على درجة رضا أعلى من مراكز الأونروا (40 و 27 بالمائة راضون جدا، 60 و 59 بالمائة إلى حد ما راضون) و درجة رضا أقل من خدمات القطاع الخاص (60 بالمائة راضون جدا و 36 راضون إلى حد ما عن المستشفيات الخاصة).

أما الفئة القليلة التي أفادت بأنها غير راضية عن الخدمات التي تحصل عليها فقد تم سؤالهم عن ثلاثة أسباب لتبرير ذلك: الإجابات في معظمها تركزت حول ثلاثة أمور: 1- الانتظار الطويل والتأخير 2- عدم تلقي المساعدة المتوقعة، مثل مقابلة الطبيب أو تحويلهم إلى طبيب أخصائي و 3- الدواء المناسب لم يكن متوفرا أو أنه غالي الثمن.

بالانتقال من التقديرات العامة إلى تقييم الخدمات الطبية فيما قبل وبعد الولادة خاصة، فإن المراكز الصحية الخاصة قد حصلت على تقييم أفضل من قبل النساء المتلقيات لهذه الخدمة، نصف النساء وجدنه بنوعية ممتازة. بالمقابل فإن عيادات الحكومة و الأونروا قد حصلن على نفس نسبة التقييم بجيد، و ربع المستخدمين أعطينه تقييم ممتاز. و فئة قليلة من اعتبرن أن هذه الخدمات سيئة أو سيئة جدا.

الفصل الخامس: التعليم

يعرض هذا القسم إحصائيات متعلقة بالتحصيل العلمي، والالتحاق الحالي بالتعليم، وكذلك مفهوم الخدمات التعليمية. ويحدد هذا القسم اتجاهها ايجابيا عاما للتحصيل العلمي منذ التسعينيات، حيث نجد أن الإناث تتفوق على الذكور من حيث التحصيل العلمي. وفيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم، نجد أن كلا من مرحلة الطفولة المبكرة التعليمية، و التعليم الجامعي أصبحا أكثر شيوعا من السابق.

يوثق القسم الخامس كيف أن الأونروا هي المقدم الرئيسي للتعليم الأساسي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، و نجد أنه من خلال استطلاع رأي الغالبية العظمى من أفراد العينة أن خدمات التعليم الأساسي المقدمة من الأونروا و الحكومة الأردنية ممتازة أو جيدة جدا، في حين أن تقييمهم لخدمات التعليم الخاص هي أفضل نوعا ما، ووفقا لأولياء الأمور و الخريجين الجدد فإن القضايا الأربع الأكثر إلحاحا و بحاجة إلى معالجة من أجل تحسين خدمات التعليم الأساسي في مدارس الأونروا هي حجم الصفوف المدرسية، و نظام الفترتين، و تصرف و سلوك الطالب، بالإضافة إلى المباني و المرافق المدرسية.

تزايد شعبية الدراسات الجامعية

تحسن الالتحاق بالتعليم في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مع مرور الوقت، حيث أن هناك انخفاض مطرد في نسبة الأفراد الذين فشلوا في إكمال التعليم الأساسي و ذلك بالانتقال من الفئات العمرية الأكبر سنا إلى الأصغر سنا. ومع ذلك، و هذا ليس متفقا مع الزيادة المتوافقة في نسبة الأفراد الذين حصلوا على تعليم ما بعد الثانوي. إن التفسير هو تراجع أساسي في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة والذين حصلوا على درجات تعليمية من كليات المجتمع (الدبلومات المتوسطة)، الأمر الذي بدأ العزوف عنه من قبل نسبة كبيرة من الأفراد متجهين بدلا منه إلى التعليم الجامعي. حيث أن هناك ستة بالمائة من كلا من الرجال و النساء في الفئة العمرية من 30 - 34 سنة قد حصلوا على الدرجة الجامعية، بينما 11 بالمائة من كلا الجنسين (أي ما يقارب من ضعف العدد) في الفئة العمرية من 25 - 29 سنة قد أكملوا نفس الدرجة.

كان الانخفاض في الطلب على التعليم المهني في كليات المجتمع نتيجة جزئية للتغير في سياسة الحكومة في التسعينيات، حيث لم يعد بإمكان الحاصلين على درجات كليات المجتمع الحصول على عقد عمل في الخدمة المدنية، و بدلا من ذلك تم رفع شرط التوظيف في القطاع العام إلى درجة البكالوريوس (دائرة الإحصاءات العامة و فافو 2005:58). في نفس الوقت تقريبا، شهدت الأردن زيادة هائلة في عدد الجامعات الخاصة، ولذلك لاحقا شهدت المخيمات زيادة في عدد خريجي الجامعات، حيث تتطابق نسبة الرجال و النساء الحاصلين على شهادات جامعية لمن هم دون 35 سنة من العمر.

تباين كبير بين المخيمات في التحصيل العلمي

هناك تباين كبير في التحصيل العلمي بين اللاجئين في المخيمات، ففي مخيمات مثل السخنة، و اربد، و الزرقا، و الوحدات هناك حوالي 25 بالمائة من البالغين الذين تبلغ أعمارهم 25 سنة فأكثر لم يكملوا حتى التعليم للمرحلة الابتدائية، في حين أن هذا هو الحال لأقل من 16 بالمائة في كل من مخيمي مادبا و الأمير حسن. ومن جانب آخر، فإن 27 بالمائة من السكان الذين أعمارهم 25 سنة فأكثر في مخيم سوف بلغوا ما بعد المرحلة الثانوية من التعليم و لكن فقط حوالي 9 بالمائة في مخيمي الحسين و الزرقاء قد حققوا نفس الانجاز.

إن الفجوة بين المخيمات فيما يتعلق بالشباب الأعلى والأقل تأهيلا متساوية في اتساعها: في مادبا ما يزيد عن 30 بالمائة من اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 34 سنة قد حصلوا على تعليم بعد المرحلة الثانوية، و التي هي أكثر بثلاثة أضعاف من النسبة المئوية في الزرقاء. في نفس الفئة العمرية، الشابات يتفوقن على الرجال في كل المخيمات، ما عدا مخيم واحد (الطالبية).

عند استثناء كليات المجتمع و بالنظر إلى الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 34 سنة الحاصلين على التعليم الجامعي (كحد أدنى شهادة البكالوريوس)، فإن الفرق بين الجنسين أقل وضوحا، و مع ذلك يوجد فجوة واضحة بين بعض المخيمات فمثلا: إن خمسة أضعاف النسبة من الشابات في مخيم سوف و مادبا مقارنة مع مخيم الزرقا و الوحدات و الحسين قد حصلوا على درجة جامعية، و في مخيم الزرقا فقط ثلاثة بالمائة من الشباب الذكور قد حصلوا على تعليم جامعي، بينما 18 بالمائة من الشباب الذكور في كل من مخيمي مادبا و الطالبية قد حصلوا على درجة جامعية. و كنتيجة يؤثر هذا الاختلاف بشكل واضح على فرص عمل الناس في سوق العمل، و أنواع الوظائف التي يمكن أن يحصلوا عليها و مستويات الأجور... الخ.

التحصيل العلمي لمرحلة ما بعد الثانوي مرتبط بالوضع الاقتصادي

التحصيل العلمي يختلف تبعا للوضع الاقتصادي. بينما هناك 13 بالمائة من اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم من 25 إلى 34 سنة ممن ينتمون للأسر الأقل دخلا (تعرف بأنها الأسر في الخميس الأدنى للدخل) لم يكملوا مرحلة التعليم الأساسي، هذا صحيح بالنسبة إلى 8 بالمائة من الشباب الذين أسرهم يتمتعون بالدخل الأعلى (أي في الخميس الأعلى للدخل).

فيما يتعلق بالتعليم ما بعد مرحلة الثانوية، يكون التفاوت في الوضع الاقتصادي أكثر وضوحا: حيث أن أكثر من ثمانية أضعاف نسبة الأفراد من الأسر الأكثر غنا بالمقارنة مع الأسر الأكثر فقرا قد بلغوا مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، 34 مقابل 4 في المائة.

تقلص نسبة الأمية

إن التغيير في مستوى¹⁰ الأمية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين يعكس بشكل أو بآخر التقدم في التحصيل العلمي. حيث أن معرفة القراءة و الكتابة تختلف تبعا للجنس و العمر و المستوى الاقتصادي. فضلا على ذلك، كما هو الحال في التحصيل العلمي، هناك تفاوت بين المخيمات. لقد كان هناك تطور إيجابي بين عامي 1999 و 2011 حيث أن نسبة اللاجئين الأميين الذين بلغت أعمارهم 15 سنة فما فوق انخفضت من ثمانية عشرة إلى عشرة في المائة. و كان التوجه الإيجابي أكبر عند النساء منه لدى الرجال ، لذلك فنسبة الأمية الآن عند النساء أقل بست نقاط مئوية فقط مما هي لدى الرجال.

فيما يتعلق بالجيل الأكبر سنا، فالأمية منتشرة على نطاق واسع و خاصة بين النساء، أما بالنسبة للأفراد تحت عمر 45 سنة فيندر وجود الأمية الكاملة، و الفجوة بين الجنسين فعليا غير موجودة. في الحقيقة ، فإن نسبة الأمية لدى الرجال دائما أعلى مما هي لدى النساء لدى كل الفئات العمرية تحت سن الأربعون، وهذا يعزز نتائج التحصيل العلمي و يوضح أن النساء الفلسطينيات اللاجئات في المخيمات قد تفوقن على الرجال في المخيم خلال العقدين الأخيرين على الأقل.

قد يكون موضوع محو الأمية لدى الشباب ذو أهمية كبيرة حيث أنه يظهر نتائج الجهود الأخيرة للنظام التعليمي، و يظهر الفرق واضحا بين الجنسين حيث أن 95 إلى 96 بالمائة من الإناث الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة يستطيعون القراءة و الكتابة بسهولة، و ذلك مقابل 91 إلى 92 في المائة من الذكور في نفس الفئة العمرية.

مع الأسف، هناك عدد كبير من الشباب يلتحقون بالتعليم الأساسي و لكنهم لا يكملون المرحلة الابتدائية، و أقل من نصفهم يجيدون القراءة و الكتابة. إن تسعة من كل عشرة شباب بلغوا التعليم الابتدائي يجيدون القراءة و الكتابة. و مع ذلك، هناك تباين واضح بين الإناث (92 بالمائة يعرفون القراءة و الكتابة) و الذكور (84 بالمائة يعرفون القراءة و الكتابة)، حيث هناك ثلاثة بالمائة من الشباب الذين أكملوا المرحلة الأساسية لا يعرفون القراءة و الكتابة بشكل كامل (واحد بالمائة إناث و خمسة بالمائة ذكور). بالإضافة إلى ذلك، اثنان بالمائة من الذكور و واحد بالمائة من الإناث صغار السن الذين أكملوا المرحلة الأساسية الإلزامية مازالوا يعانون من صعوبات في القراءة و الكتابة أو من واحدة منها.

ما يقارب من ثلثي (65 في المائة) الأميين بشكل كامل أو شبه الأميين من اللاجئين الذين تتراوح أعمارهم من 25 إلى 34 سنة هم من الرجال، في حين أن الثلث المتبقي من النساء.

نسبة الإلمام بالقراءة و الكتابة في المخيمات تتراوح بين 80 بالمائة في مخيم الحسين بعمان إلى 90 بالمائة في مخيم مادبا جنوب العاصمة.

¹⁰ تم استخدام تعريف وظيفي للأمية في هذه الدراسة، حيث تم الاستقصاء فيما إذا كان أفراد الأسرة يستطيعون قراءة المواد المكتوبة المستخدمة يوميا مثل الصحف أو الرسائل. علاوة عن الاستقصاء عن المقدرة على كتابة رسائل بسيطة أو رسالة لصديق، و إذا كانت الإجابات نعم، فيتم الاستقصاء فيما إذا كان بالإمكان عمل هذه الأشياء يتم بسهولة أو بصعوبة ما. هؤلاء الأفراد الذين يستطيعون القراءة و الكتابة بسهولة تم اعتبارهم غير أميين، بينما تم تصنيف آخرين بأنهم أنصاف أميين أو أميين بشكل كامل. الأفراد المصنفون في المجموعة الأخيرة لا يستطيعون القراءة حتى بصعوبة. و قد تم اعتبار الأفراد الذين أنهوا المرحلة الأساسية على الأقل بنجاح غير أميين.

ارتفاع في معدلات الالتحاق برياض الأطفال منذ عام 1999

أصبح التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أكثر شعبية في الأردن (اليونيسيف 2009). و بالتالي ينعكس هذا على زيادة نسبة الالتحاق لدى أطفال المخيمات بالروضة خلال الأعوام 1999 – 2011. في عام 1999، فقط 11 بالمائة من الأطفال الذين بلغت أعمارهم أربع و خمس سنوات التحقوا بالروضة (السنة الأولى المبتدئة و السنة الثانية التمهيدي)، بينما ارتفعت نسبة الالتحاق بالروضة إلى 53 بالمائة في نفس الفئة العمرية بعد اثني عشر عاما.

ينتشر التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل ملحوظ أكثر لدى الأطفال الذين تبلغ أعمارهم خمس سنوات (بنسبة 75 بالمائة) من الذين يبلغ أعمارهم أربع سنوات (بنسبة 32 بالمائة)¹¹. و السبب جزئيا هو التكلفة المادية، و لكن السبب الرئيسي على الأرجح يعود لأن معظم أولياء الأمور يعطون أولوية أكثر لأطفالهم في عمر الخمس سنوات من أجل تحضيرهم للالتحاق بالمدرسة في السنة القادمة. علاوة على ذلك، الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة متفاوت تبعاً للوضع الاقتصادي: و هو يرتفع ببطء عند الانتقال من كل خميس دخل لآخر.

هناك اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالالتحاق بالروضة عبر الثلاثة عشر مخيم. و لتغطية الفجوة بين المخيم في أعلى القائمة و المخيم في أدنى القائمة نحتاج إلى 40 نقطة مئوية: في حين أن طفلين من كل ثلاثة أطفال (67 بالمائة) تبلغ أعمارهم خمس سنوات ملتحقون بالروضة في مخيم سوف، يوجد طفل واحد فقط من كل أربعة أطفال (27 بالمائة) في مخيم الزرقاء ملتحق بالروضة.

نظرة عامة عن الالتحاق بالمدرسة

لا يعد الالتحاق المتأخر بالمدرسة مشكلة، حيث أن اثنين في المائة فقط من الأطفال في عمر الستة أعوام (وهو السن الذي يبدأ فيه التعليم الإلزامي) غير ملتحقين بالمدرسة و ذلك بالمقارنة مع واحد بالمائة من الفئات العمرية التي تليها. و من عمر السنة السابعة إلى التاسعة يبقى الالتحاق بالمدرسة ثابتاً بنسبة 99 بالمائة، و لكن يبدأ بالانحدار في سن العاشرة و عند بلوغ سن الخامسة عشرة، يبقى فقط 81 بالمائة في المدرسة الأساسية¹². هناك بعض الأطفال يبقون في مرحلة التعليم الأساسي إلى أن يصل عمرهم إلى السادسة عشر أو حتى السابعة عشر (ثلاث عشرة و أربع عشرة بالمائة على التوالي)، مما يدل إلى أن الرسوب المتكرر في المدرسة أمر شائع.

تسعى قلة قليلة فقط للتعليم و التدريب المهني و التقني: ثلاثة بالمائة من الشباب الذين أعمارهم في سن السادسة و السابعة عشرة، اثنين بالمائة من الذين أعمارهم تصل إلى ثمانية عشر عاماً، و أخيراً واحد بالمائة من الذين تصل أعمارهم إلى التاسعة عشرة.

بالنسبة للأعمار من السادسة إلى التاسعة عشرة سنة، فإن نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية هو 55، 54، 16، و ستة بالمائة على التوالي. الالتحاق بكليات المجتمع كانت النتائج هي أربعة، و تسعة، و ستة، و أربعة بالمائة لكل من الأعمار من الثامنة عشرة إلى عمر الواحدة و العشرين سنة على التوالي. أخيراً

¹¹ علاوة على ذلك، فإن خمسة بالمائة من الذين أعمارهم خمس سنوات قد التحقوا فعلاً بالمرحلة الابتدائية (السنة الأولى).

¹² بالإضافة لذلك، واحد بالمائة فقط في سن الخامسة عشرة دخلوا التعليم الثانوي.

فيما يتعلق بالالتحاق بالجامعات فإن 12 بالمائة من الشباب في الفئة العمرية من 18 – 24 سنة ملتحقون في الجامعات. معظم الطلبة الملتحقين بالجامعة هم في أعمار الثامنة عشرة إلى الواحدة والعشرين سنة، حيث تتراوح نسبة الالتحاق بين 14 إلى 19 بالمائة.

يدل معدل ثلاثة بالمائة للالتحاق بالجامعة لمن تبلغ أعمارهم الرابعة و العشرين أن القليل من طلاب المخيمات يستمرون في تعليمهم بعد حصولهم على درجة البكالوريوس.

معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي أعلى لدى الإناث

يبلغ إجمالي الالتحاق بالمدرسة¹³ 96.7 في المائة. إن إجمالي التحاق البنات في مرحلة التعليم الأساسي أعلى بقليل من الالتحاق لدى الأولاد. كذلك يبلغ صافي¹⁴ الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي في المخيم 94.4 في المائة. مجدداً فإن صافي الالتحاق بالنسبة للبنات أعلى قليلاً منه لدى الأولاد. يتفاوت إجمالي و صافي معدل الالتحاق بين المخيمات، يسجل مخيم الوحدات أقل صافي معدل التحاق للأطفال بالتعليم الأساسي ، بينما يسجل مخيمي الأمير حسن و سوف أعلى صافي التحاق حيث تبلغ الفجوة خمس نقاط مئوية.

تسعة من عشر أطفال ملتحقون بمدارس الأونروا

نسبة الأطفال الملتحقين بمدارس الأونروا للمرحلة الأساسية في المخيمات الفلسطينية تبلغ واحد و تسعون في المائة، و سبعة بالمائة من الأطفال ملتحقون بالمدارس الحكومية، و اثنان بالمائة فقط من الأطفال ملتحقون بالتعليم الأساسي في المدارس الخاصة. للأولاد عادة أولوية أكثر للتمتع بالخدمات التعليمية الخاصة من البنات (ثلاثة أولاد مقابل بنت واحدة). نسبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الخاصة هو أعلى لدى الأطفال الأصغر سناً، و تقل تدريجياً مع التقدم بالسن، يتعلق هذا بالمقدرة على تحمل التكاليف حيث أن رسوم المدارس الخاصة تميل إلى الاعتدال إلى حد ما بالنسبة للفصول المدرسية الستة الأولى ، و لكنها تبدأ بالارتفاع بشكل كبير بعد ذلك و بشكل ملحوظ.

وكما هو متوقع، الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الخاصة مرتبط بالظروف الاقتصادية (واحد بالمائة في خميس الدخل الأدنى مقابل ثمانية بالمائة لخميس الدخل الأعلى)، ينطبق ذلك أيضاً على الالتحاق بالمدارس الحكومية. حيث أنه لا توجد مدارس حكومية تقع داخل المخيمات العشرة المعترف فيها من الأونروا، وقد يعزى ذلك لتكاليف المواصلات للمدارس الحكومية. و النتيجة هي انخفاض جوهري في عدد الطلاب الفلسطينيين اللاجئين الملتحقين بالمدارس التي تديرها الأونروا في المرحلة الأساسية مع تحسن دخل أسرهم، من 95 بالمائة من الأطفال في الأسر الأفقر إلى 81 بالمائة من الأطفال في الأسر الأغنى.

¹³ نسبة إجمالي الالتحاق بالمدرسة، هي حاصل قسمة عدد الملتحقين بمستوى تعليمي معين على عدد الأفراد الكلي في الفئة العمرية الموافقة لهذا المستوى التعليمي، قد ترتفع النسبة لأعلى من 100% بسبب تكرار الصفوف و الالتحاق الميكرو.

¹⁴ تحسب نسبة صافي الالتحاق بتقسيم عدد الأفراد الملتحقين من الفئة العمرية الموافقة رسمياً لمستوى تعليمي معين على عدد الأفراد الكلي لنفس الفئة العمرية

يختلف نوع المدرسة الملتحق فيها بحسب مكان الإقامة، لدينا ثلاثة مخيمات بنسبة أقل بشكل ملحوظ من معدل الـ 91 بالمائة لالتحاق الأطفال بمدارس الأونروا. مخيم الحسين يحظى بالنسبة الأقل لالتحاق الأطفال بمدارس الأونروا، حيث وصلت هذه النسبة إلى 65 بالمائة، بينما وصلت نسبة التحاق الأطفال في المدارس التي تشرف عليها الأونروا في كل من مخيمي الأمير حسن و السخنة إلى 84 بالمائة. في بعض المخيمات مثل مخيم جرش و سوف و الزرقا فإن جميع الأطفال تقريباً يتمتعون بالخدمات التعليمية المقدمة من الأونروا.

تراجع الالتحاق بمدارس الأونروا من 93 بالمائة في سنة 1999 إلى 91 بالمائة لجميع الأطفال الذين التحقوا بالتعليم الأساسي. و عوضاً عن الانتقال إلى الخدمات التعليمية الخاصة، فإن المدارس الحكومية تستقبل الآن سبعة بالمائة من التلاميذ، حيث كانت النسبة تساوي خمسة بالمائة في سنة 1999 م.

نصف الذين تبلغ أعمارهم السادسة والسابعة عشرة ملتحقون بالمرحلة الثانوية

بعد التخرج من المرحلة الأساسية، فإن الطلاب يختارون التدريب المهني أو يستمرون في المرحلة الثانوية، و التي تنقسم إلى اتجاهين هما التعليم المهني و التعليم الأكاديمي. حيث أن ذروة الالتحاق بالمرحلة الثانوية هي في أعمار السادسة و السابعة عشرة، بنسبة التحاق هي 55 و 54 بالمائة على التوالي. لم يعد التعليم الثانوي المهني شعبياً كما كان عليه في التسعينيات، حيث أنه كان هناك على الأقل طالبين من كل عشرة طلاب من المخيمات ملتحقين بالتعليم الثانوي الفرع المهني (دروري و نصار 1998، خواجه و تيلنتس 2002). في الوقت الحاضر فإن نسبة الالتحاق لطلاب المرحلة الثانوية في الفرع الثانوي المهني انخفضت إلى النصف، حيث تبلغ 13 بالمائة. وتماماً كما هو الحال في التسعينيات، فإن الالتحاق يختلف حسب الجنس. حيث أن نسبة التحاق الذكور (16 بالمائة للذكور) هي تقريباً ضعف نسبة التحاق الإناث (تسعة بالمائة للإناث).

واحد بالمائة التسرب المدرسي

انخفضت نسبة التسرب المدرسي منذ أواخر التسعينيات¹⁵. لجميع الأعمار قبل الخامسة عشر، حيث يبقى معدل التسرب المدرسي أقل أو أعلى بقليل من واحد بالمائة. يرتفع التسرب المدرسي إلى أربعة بالمائة في سن السادسة عشرة – تماماً كما كانت عليها النسبة في التسعينيات (حتى ستة بالمائة) – مما يعني أن هناك الكثير من الشباب الذين يتركون المدرسة عند إكمال التعليم الأساسي أو عند حلول الوقت الذي يفترض به إكمال التعليم الأساسي الإلزامي. الفرق بين الجنسين ضئيل، حيث أن معدل التسرب المدرسي وصل إلى واحد بالمائة لكل من الأولاد و البنات الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة إلى السابعة عشرة سنة.

¹⁵ بحسب معدل التسرب المدرسي بمقارنة الحضور المدرسي في تاريخ المقابلة بالحضور في السنة الدراسية السابقة، و بحسب معدل التسرب ببساطة بنسبة الطلاب المنتظمين في المدرسة للسنة السابقة و ليسوا منتظمين في وقت المقابلة.

الأعمال المنزلية والفقير هما السببان الرئيسيان للتسرب المدرسي

في العقدين السابقين (البيانات المتعلقة بالأفراد الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة) كانت الإعاقة المتعلقة بشكل أساسي باعتلال الصحة الجسدية و النفسية و صعوبات التعلم هي العامل الأساسي المذكور لمنع الأطفال من الالتحاق بالتعليم (61 بالمائة).

تختلف الأسباب المذكورة لترك التعليم الأساسي قبل الأوان، أي بعد بدء التعليم و قبل إكمال مرحلة التعليم الأساسية الإلزامية، حيث أن عدم الاهتمام بالتعليم هو السبب الرئيسي المذكور، وقد تم ذكره لكل ستة من عشرة من المتسربين و الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة. كذلك يشكل الفقر و الواجبات الأسرية بما فيها المتعلقة بالارتباط و الزواج سببين رئيسيين آخرين لترك التعليم.

مدى الرضا العام عن التعليم الأساسي

الغالبية تعتقد أن التعليم الأساسي ممتاز أو جيد جدا (أخذين كل الأمور المتعلقة بالتعليم بعين الاعتبار) حيث 70 بالمائة من كل من الطلاب السابقين¹⁶ و الآباء¹⁷ قالوا أن مدارس الأونروا ممتازة أو جيدة جدا، بينما 77 بالمائة من الآباء و 81 بالمائة من الطلاب تقيم المدارس الحكومية بنفس الطريقة. وفي نفس الوقت يتم تقييم المدارس الخاصة بالممتازة في كثير من الأحيان – 55 بالمائة من الآباء يعتقدون ذلك، بينما فقط 27 و 19 بالمائة منهم يعتقدون أن مدارس الأونروا و المدارس الحكومية تعتبر ممتازة و ذلك على التوالي.

حجم الفصول هو القلق الرئيسي

باستثناء حالتين، تتشابه ردود الفعل المتعلقة بالأوضاع و المجالات التي تحتاج إلى تعزيز في كل من مدارس الأونروا و المدارس الحكومية، حيث أن وجهات نظر الآباء و الطلاب متطابقة.

السبب الوحيد المذكور بشكل متكرر كسبب مقلق في مدارس الأونروا هو الحجم الكبير للفصول، حيث تم ذكره من أكثر من نصف المدلين بالبيانات. أربعة من عشرة يعتقدون أن حجم الفصول الكبير يمثل تحديا كبيرا في المدارس الحكومية أيضا و تجب معالجته. حوالي أربعون بالمائة يشيرون إلى أن الجوانب المادية (الأبنية، الأدوات و الوسائل) لكل من المدارس الحكومية و الأونروا بحاجة إلى تطوير و تغيير. حتى أنه نسبة أعلى من المدلين بالبيانات أفادت بأن قدرات و مهارات المدرسين بحاجة إلى تطوير إضافي. و هذا البند يشمل الخبرات و المهارات في تدريس المواد، كذلك القدرات التربوية و طرق التدريس و التواصل و التعامل مع الطلاب.

المظهر الرابع الذي يؤثر بشكل سلبي على البيئة التعليمية هو نظام الفترتين، و بموجب ذلك تستخدم مدرستان نفس المرافق المادية، واحدة في الفترة الصباحية و الثانية في الفترة المسائية. وفي الحقيقة فإن هذا النظام المطبق على نطاق واسع من الأونروا (156 مدرسة من أصل 173 يطبقون نظام

¹⁶ قام حوالي 900 من الشباب بعمر 15-24 اعتمدوا في إجاباتهم على تجاربهم و مفهوماتهم للمدارس التي داوموا فيها.

¹⁷ وجد حوالي 1000 من الأهل بطفل واحد على الأقل في المرحلة الابتدائية وقت المقابلة و تعزى الإجابات إلى الطفل الأكبر في حال وجود أكثر من طفل منتظمين بالمدرسة في نفس الوقت.

الفترتين) بالمقارنة مع تطبيقه في المدارس الحكومية هو ما يفسر القلق الأكبر لكثير من الناس فيما يتعلق بمدارس الأونروا – ثلاثة من بين عشرة أفادوا بذلك.

حوالي ثلاثة من عشرة من المدلين بالبيانات يعتقدون أن سلوك الطلاب و انضباطهم بحاجة إلى تحسين.

كذلك أشار 15 بالمائة من المدلين بالبيانات لمضمون ما يتم تدريسه و طريقة عرض المادة التعليمية للطلاب، أي جودة المناهج و الكتب المدرسية.

الفصل السادس: المشاركة في القوى العاملة

يعد انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل من أهم النتائج الرئيسية في هذا القسم. كذلك دراسة الوظيفة وبنية مجال العمل بالنسبة للاجئين الذين يعملون بأجر، حيث تظهر اختلافات واضحة بين النساء و الرجال، و نجد أن النساء اللواتي لديهن تعليم عالي هن في الغالب يعملن كمختصات و مديرات في قطاعات التعليم و الصحة و الخدمات الاجتماعية.

ازدادت أهمية العمل الوظيفي و الإداري بالنسبة للمرأة منذ أواخر التسعينيات، فيما لم تتغير كثيرا بنية قطاع العمل و المهن لدى الرجال.

يوضح القسم السادس أن اللاجئين بتعليم أعلى هم في الغالب يعملون في القطاع العام أو في الأونروا أو لدى المؤسسات الغير حكومية (المنظمات الأهلية). نسبة النساء العاملات بأجر أعلى من الرجال في الوظائف الرسمية. يميل الناس للعمل لأسابيع طويلة، و لكن تعمل النساء لساعات أقل و يتقاضين أجرا بالساعة أقل بكثير من الرجال.

إطار منظمة العمل الدولية

يعتمد هذا التقرير في المقام الأول على البيانات التي تم جمعها بناء على تعريف العمالة و غيرها من جوانب العمل المطبقة حسب توصيات منظمة العمل الدولية. يفرز إطار العمل هذا (شكل رقم 2) عمر العمل للسكان إلى الناشطين اقتصاديا (القوى العاملة) و الغير ناشطين (خارج القوى العاملة). تشمل القوى العاملة على كل العاملين حاليا أو الغائبين بشكل مؤقت عن العمل، و كذلك العاطلين عن العمل و يرغبون بالعمل، كذلك الذين يبحثون عن عمل بشكل جاد و قادرين على بدء العمل فيما لو عرض عليهم. يشمل العمل كل من العمل المأجور (أجر نقدي أو عيني) و كذلك النشاطات الغير مدفوعة الأجر، على سبيل المثال كمتدرب أو في منشأة ملك للأسرة و لمدة ساعة واحدة على الأقل في الأسبوع السابق.

و من الممكن تعريف البطالة وفقا لمجموعة معايير للشخص الفاشل. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يترك حالة "البحث عن العمل بشكل جدي" و ينضم أيضا إلى مجموعة العاطلين عن العمل الذين يأسوا من البحث عن العمل، و لكنهم سيقبلون الوظيفة في حال عرضها عليهم. إن نتيجة تطبيق هذا التعريف الواسع للبطالة و ذلك بتضمين ما يعرف بالعمال المحبطين سوف يزيد في نسبة المشاركة بقوة العمل و يعطي معدلات البطالة أعلى. كذلك فإن استثناء معيار "يريد العمل" سيعطي نفس المفعول.

تم تطبيق إطار منظمة العمل الدولية في مسح العينة، بينما جمعت الدراسة الشاملة بيانات للقوى العاملة بشكل مختلف، تم ببساطة تصنيف جميع أفراد الأسرة الذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات طبقا لنشاطهم الرئيسي في الأسبوع الماضي¹⁸. هذا القسم معتمد على البيانات من كلا الدراستين.

¹⁸ سأل المسح عن ما كان يفعله الفرد في معظم وقته الأسبوع الماضي و كانت فئات الإجابة كالتالي: العمل، طالب، ربة منزل، عاطل عن العمل لا يبحث عن عمل، عاطل عن العمل و يبحث عن عمل، غير قادر على العمل، متقاعد، صاحب دخل (من مصادر أخرى غير العمل و التقاعد).

الشكل رقم 2: إطار منظمة العمل الدولية لقياس قوة العمل



مشاركة منخفضة بالقوى العاملة، خاصة بالنسبة للنساء

السكان في سن العمل (15 سنة فما فوق) داخل المخيمات يشكلون ما يقارب ستين بالمائة من إجمالي السكان - نفس النسبة في التسعينيات. نسبة المشاركة بالقوى العاملة بلغت 63 بالمائة، حيث انخفضت بخمس درجات مئوية عما كانت عليه في الدراسة التي أجريت في عام 1999. هناك تباين كبير بين الجنسين، حيث أن حجم مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت أكثر من 60 بالمائة بينما هي للنساء أقل من عشرة بالمائة. بلغت نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة 63 بالمائة من خلال نتائج دراسة العينة، و بلغت 70 بالمائة وفقا لنتائج الدراسة الشاملة. أما بالنسبة للنساء فقد بلغت النسبة ثمانية و تسعة بالمائة على التوالي.

النتائج المتعلقة بالرجال تتوافق مع الاتجاه الوطني المتمثل بانخفاض مطرد في حجم مشاركة الذكور بالقوى العاملة كما هو موثق من قبل دائرة الإحصاءات الأردنية من خلال مسح العمالة و البطالة السنوية (دائرة الإحصاءات العامة 2012).

أظهرت النتائج انخفاضا في نسبة الرجال الناشطين اقتصاديا من 71 بالمائة سنة 1993 إلى 63 بالمائة سنة 2011. من ناحية أخرى، و وفقا للإحصائيات الوطنية، هناك تقدم ايجابي في نسبة مشاركة الإناث بالقوى العاملة في نفس الفترة الزمنية، و التي ارتفعت من 12 إلى 15 بالمائة بالنسبة للنساء على الصعيد الوطني، و هي نسبة أعلى بكثير من النتائج التي حصلنا عليها من خلال دراستنا.

انخفضت نسبة البالغين العاطلين عن العمل الذين صرحوا أنهم أرادوا أن يعملوا بين عام 1999 و عام 2011 من عشرين إلى عشرة بالمائة بالنسبة للرجال، و من خمسة إلى اثنين بالمائة بالنسبة للنساء.

على الرغم من أن شباب المخيم يطيلون البقاء في فترة التعليم أكثر من السابق، فإن ثلث الشباب الذكور في المخيم الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 19 سنة فاعلون اقتصاديا. حيث أن ذروة المشاركة في

القوى العاملة للرجال هي بنسبة 95 بالمائة وتقع في الفئة العمرية من 25 إلى 34 سنة. و تنخفض تدريجيا مع التقدم بالعمر ليصبح نصف الرجال فقط في الفئة العمرية من 55 إلى 59 سنة فاعلين اقتصاديا. كذلك لا يتجاوز معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة 14 بالمائة أبدا.

نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة هي الأعلى في منطقة عمان، حيث بلغت 67 بالمائة - أربع نقاط مئوية أعلى من المتوسط بالنسبة للرجال في المخيم. يرتبط هذا على الأرجح بوجود فرص عمل أفضل في عمان. نساء المخيم في الشمال (بشكل أساسي في محافظة أربد) هن ناشطات اقتصاديا بشكل أكثر من المعدل العام و ذلك بنسبة 11 بالمائة، هذا الأمر يوضح شعبية العمل الزراعي، فضلا عن العمالة في مجال التصنيع، و خاصة ما يسمى بالمناطق الصناعية المؤهلة في بعض المخيمات. على سبيل المثال، بعض أرباب العمل في هذه المناطق الصناعية يوفرون المواصلات للعاملات من النساء من مخيم عزمي المفتي، و يضمنون لهن بيئة عمل منفصلة لتناسب مع معايير التقاليد و العادات لما يعتبر سلوكا مناسباً، و بالتالي يجعلون العمالة في متناول النساء في هذا المخيم.

المزيد من التعليم يجلب المزيد من المشاركة في القوى العاملة، خاصة بالنسبة للمرأة

وفقا للدراسات السابقة، وجدنا أن التحصيل العلمي له تأثير إيجابي على المشاركة في القوى العاملة، و خاصة بالنسبة للمرأة. يعد 54 بالمائة ناشطين اقتصاديا بين الذكور الذين أعمارهم أكثر من 15 سنة و الذين لم يكملوا المرحلة الأساسية من التعليم ، و بين الذكور الذين أنهوا المرحلة الأساسية من التعليم هناك 70 بالمائة ناشطون اقتصاديا. تزداد مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل واضح للواتي حصلن على التعليم لما بعد المرحلة الثانوية. و هي تبلغ خمس درجات مئوية أو أقل للواتي أكملن المرحلة الأساسية من التعليم أو أقل، و تتضاعف النسبة في حالة إكمال المرحلة الثانوية من التعليم. لكن نسبة المشاركة في القوى العاملة للنساء بتعليم عالي ترتفع بشكل كبير و تصل إلى 26 بالمائة. لكن و كما سنرى لاحقا، فإن نسبة البطالة لدى النساء المتعلّمات جيدا هي أعلى أيضا.

الزواج له آثار عكسية على الشباب و الشابات

للزواج أثر قوي على عملية المشاركة بالقوى العاملة، وبالتوافق مع دور الذكر التقليدي في إعالة الأسرة، تعد المشاركة في القوى العاملة للشباب الذكور الذين أنهوا تعليمهم و متزوجين (95 بالمائة) أعلى بكثير من العزاب (77 بالمائة). و بالنسبة لمعظم النساء، فإن الزواج يجلب معه توقعات أخرى، بالتحديد تلك المتعلقة بالأمومة و الواجبات المنزلية. لذا و بعكس القفزة في نسبة المشاركة بقوة العمل للرجال بـ 20 درجة مئوية، فإن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة تنخفض من مستوى متدني أساسا و هو 25 بالمائة للنساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج إلى نسبة أربعة بالمائة للنساء المتزوجات.

عدد قليل من الأطفال في قوة العمل

لا يوجد سوى عدد قليل من الأطفال الفلسطينيين اللاجئين و الذين تتراوح أعمارهم بين 10 إلى 14 سنة يعملون و ذلك في عام 2011. أما عدد الفتيات النشاطات اقتصاديا فانه لا يذكر، في حين انخفضت نسبة الأولاد المشاركين في القوى العاملة من ستة بالمائة في عام 1999 إلى اثنين بالمائة. و غالبية الأطفال العاملين غير ملتحقين بالمدرسة.

هناك نسبة أعلى من الأطفال الغير ملتحقين بالتعليم و الغير ناشطين اقتصاديا ممن هم ناشطون اقتصاديا و لا يتعلمون (أو يبحثون عن عمل). بينما فقط واحد و نصف بالمائة من الأولاد الذين تتراوح أعمارهم من عشرة إلى أربع عشرة سنة غير ملتحقين و لكنهم أفراد في القوى العاملة، يوجد 2.9 بالمائة غير ملتحقين بالمدرسة و غير عاملين. و بالمثل فإن عددا لا بأس به من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن من عشرة إلى أربع عشرة سنة و بنسبة 3.7 بالمائة مستئنات من كل من النظام التعليمي و سوق العمل.

أصبح الشباب الذكور هم أعضاء أقل تواجدا في القوى العاملة اليوم مقارنة بعام 1999. و يبرر ذلك بزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، و لكن يوجد نسبة أعلى للذكور الشباب مستبعدة من العمل و التعليم على حد سواء، حيث نجد أن 17 بالمائة من الشباب الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 سنة هم في حالة "خمول"، و تصبح النسبة 19 بالمائة للذكور الذين تبلغ أعمارهم 20 إلى 24 سنة، و بينما يعد الجمع بين المدرسة و العمل للشباب أقل شيوعا بين من تبلغ أعمارهم 15 إلى 19 سنة (ثلاثة بالمائة يفعلون ذلك)، يصبح ذلك أكثر شيوعا بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 إلى 24 سنة (ثمانية بالمائة يفعلون ذلك).

النساء تعملن بشكل متزايد كمحترفات ومديرات

تظهر بنية قطاع العمل و المهنة للعاملين بأجر اختلافا واضحا بين الجنسين، حيث تعمل النساء أكثر كمحترفات أو مديرات في قطاعي التعليم و الصحة مقارنة بالرجال (30 مقابل ستة بالمائة)، و يرجع ذلك إلى ارتفاع التحصيل العلمي لديهن بشكل عام.

و يشكل هذا نقلة من سنوات التسعينيات عندما كانت هناك نسبة أعلى من النساء أكثر من اليوم يعملن بأعمال فنية أو مكتبية (30 بالمائة سنة 1999، و 19 بالمائة سنة 2011)، و بالمقارنة بسنة 1999، فإن النساء العاملات أصبحن أكثر تركزا في قطاع الخدمات (11 مقابل ستة بالمائة)، و هن يعملن بشكل أكبر في قطاعي التعليم و الصحة (49 مقابل 40 بالمائة). و نجدهن أقل كثيرا في قطاع التصنيع من ذي قبل (18 مقابل 32 بالمائة). بالنسبة للرجال، فإن الوظيفة و بنية قطاع العمل لم تتغير بشكل جذري في العقد الماضي أو نحو ذلك، هذا يعني ضمنا أن أعلى مجموعة من المهن هي الحرف اليدوية و التجارة (34 بالمائة)، الخدمات و عمال المبيعات (22 بالمائة) و المهن الأولية (16 بالمائة). أما القطاعات الثلاثة الأكثر عملا من قبل الرجال هي في تجارة و إصلاح المركبات (24 بالمائة)، التصنيع (18 بالمائة)، و البناء (14 بالمائة).

أصبح العمل الإداري في القطاع العام¹⁹ ذو أهمية واضحة أكثر منذ التسعينيات لكل من الجنسين، و يعمل الآن خمسة بالمائة من النساء و تسعة بالمائة من الرجال في هذا القطاع.

من المعروف أن السن و التحصيل العلمي هما عاملان رئيسيان يرتبطان بتحديد رب العمل. إن قسما كبيرا من النساء المتوسطات العمر الذين تبلغ أعمارهن من 30 إلى 49 سنة يشغلون وظائف في القطاع العام و ذلك أكثر من باقي النساء و الرجال. تشكل الشركات الخاصة عموما النوع الأكثر أهمية "لرب

¹⁹ يشمل العمل الإداري في القطاع الحكومي دوائر الدولة و كذلك القوى المسلحة و قطاع الأمن العام.

العمل" و من ثم المنشآت الأسرية كثاني أهم نوع لرب العمل. غالبا ما يعمل الناس الحاصلين على تعليم عالي في القطاع العام أو أنهم يعملون في الأونروا أو المؤسسات الغير حكومية، في حين أن الناس الأقل تعليما يميلون للعمل في الأعمال الغير رسمية أو في المشاريع الأسرية.

يعمل الأفراد بمختلف الخلفيات التعليمية في قطاعي المواصلات و البناء. حتى ممن حصلوا على تعليم بعد المرحلة الثانوية يوجد حوالي عشرة بالمائة منهم يعملون في هذين القطاعين معا. و بينما يعمل البعض في مراكز إدارية و يملكون مشاريع، فإن نسبة كبيرة يعملون كسائقي تاكسي و يقومون بأعمال عضلية في مواقع البناء، مما يشير إلى الاستثمار الغير كافي للمهارات، و ما يطلق عليه البطالة المقنعة.

عقود العمل أكثر شيوعا

تملك النساء عقود عمل أكثر من الرجال (53 مقابل 31 في المائة). و هذا متوقع لأن نسبة النساء اللائي يعملن عملا مأجورا في وظائف رسمية أكثر من الرجال (92 مقابل 83 في المائة) . في حين أنه في كثير من الأحيان يعمل الرجال أكثر من النساء (13 مقابل ستة في المائة) لحسابهم الخاص. بالمجمل يعد الحصول على عقد عمل أفضل مما كان عليه الوضع في عام 1999. آنذاك، كان 20 بالمائة فقط من جميع اللاجئين في المخيم يعملون بعقود عمل، في حين أصبحت النسبة 33 بالمائة في العام 2011.

ساعات عمل أقل للنساء

تميل النساء إلى العمل لساعات أقل من الرجال (40 ساعة بالمقارنة مع 48 ساعة عمل متوسطة أسبوعيا) و يدفع لهن أقل بكثير من الرجال مقابل ساعة العمل، وذلك عند إجراء المقارنة بين الأفراد الذين يعملون في نفس قطاع الصناعة أو المهنة و الحاصلين على خلفية تعليمية مشابهة. و لكن بما أن النساء يعملن في وظائف منتظمة في القطاع الرسمي أكثر من الرجال، فإنهن أكثر حصولا على منافع غير مدفوعة الأجر مثل الحق في إجازة مدفوعة الأجر ، و إجازة مرضية مدفوعة الأجر، و التقاعد.

الثالث يعمل قريبا من المنزل

يعمل ثلث العاملين داخل المخيم الذي يقيمون به و نصف هؤلاء يعملون في منطقتهم السكنية، بينما يعمل الثلثان الباقيان في مكان آخر.

اثنين من خمسة أفادوا بانعدام الأمن الوظيفي

اثنين من خمسة يخشون فقدان وظائفهم. و كما هو متوقع، هذا الخوف أقل بين العاملين في الأعمال الإدارية الحكومية، و العاملين في قطاعي التعليم و الصحة، و كذلك لدى من لديهم عقد عمل.

الأغلبية راضون عن عملهم

يبلغ رضا الناس العام عن الأعمال التي يقومون بها 79 بالمائة. ستة بالمائة من سكان المخيم العاملين غير راضين أبداً عن أعمالهم. أما العاملون في قطاع البناء فهم الأقل رضا عن عملهم. أما موظفو الحكومة و الموظفين لدى كل من الأونروا و المؤسسات الغير حكومية فيعبرون عن رضا كبير جداً بوظائفهم، بينما يميل العاملون في القطاع الخاص إلى رضا أقل بوظائفهم.

يرتبط الرضا عن العمل بشكل ايجابي مع التحصيل العلمي، حيث أن أعلى درجة من الرضا عبر عنها الأشخاص الذين تحصيلهم العلمي أعلى من درجة الثانوية العامة.

نسبة بطالة أعلى قليلاً لدى النساء

وجد المسح الشامل عام 2011 أن معدل البطالة لدى الرجال هو 13 بالمائة و 16 بالمائة لدى النساء. أما معدل البطالة الموسعة، و التي هي استناداً إلى تعريف منظمة العمل الدولية تشمل أيضاً الأفراد المحبطين من البحث عن عمل، و هي تبلغ 15 بالمائة للرجال و 19 بالمائة للنساء.

ثلث الشباب عاطلون عن العمل

تبلغ البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة 33 بالمائة (36 بالمائة طبقاً للتعريف الموسع للبطالة)، هذه النسبة تعتبر أعلى بثلاث مرات عن نسبة البطالة لدى الشباب في الفئة العمرية من 25 إلى 34 سنة و أعلى بثمانية مرات من النسبة لدى القاطنين في المخيم و أعمارهم 35 سنة فما فوق.

تقل البطالة كلما ارتفعت درجة التحصيل العلمي لدى الرجال، و لكن الأمر معاكس لدى النساء.

تباين نسبة البطالة في المخيمات

تختلف صعوبة إيجاد عمل مأجور من مخيم لآخر. فالبطالة (طبقاً للتعريف الموسع) هي الأعلى في مخيم عزمي المفتي (18 بالمائة) و يليه مخيمات البقعة و السخنة و سوف (جميعهم بنسبة بطالة تبلغ 17 بالمائة)، ثم مخيم جرش بنسبة (16 بالمائة). أقل نسبة بطالة وجدت في مخيم الأمير حسن بنسبة (11 بالمائة) و مخيم الحسين بنسبة (12 بالمائة). و مع ذلك، هناك تباين جوهري لنسبة البطالة طبقاً للجنس، بما في ذلك داخل بعض المخيمات. فنسبة البطالة للنساء هي الأعلى في مخيم عزمي المفتي (25 بالمائة)، و في مخيمي سوف و الوحدات تبلغ (24 بالمائة لكل منهما)، و هي أعلى بنسبة ثمانية بالمائة و تسعة و تسعة بالمائة على التوالي عن نسبة البطالة للرجال في هذه المخيمات الثلاثة (عزمي المفتي، و سوف، و الوحدات). نسبة البطالة للنساء في مخيم السخنة بلغت ثلاثة بالمائة فقط، هذا المخيم مع مخيم الأمير حسن الذي بلغت فيه نسبة البطالة للنساء ستة بالمائة هما المخيمان الوحيدان اللذان كانت نسبة البطالة فيهما للرجال أعلى بشكل واضح من نسبة البطالة لدى النساء. تبلغ الفجوة بين نسبة

البطالة للرجال و النساء في مخيم السخنة 16 نقطة مئوية، حيث أن نسبة البطالة للرجال في هذا المخيم هي الأعلى و تبلغ 19 بالمائة.

عدم وجود الجنسية الأردنية لا يؤثر على عملية المشاركة في القوى العاملة أو في معدلات البطالة

يعتبر الفلسطينيون اللاجئون في المخيمات و الذين لا يحملون الجنسية الأردنية ناشطين اقتصاديا بقدر المواطنين الذين يحملون الجنسية الأردنية. العقبات في تركيبة سوق العمل لا تؤثر على ارتفاع نسبة البطالة. طبقا للبحث الشامل، فإن الفلسطينيين اللاجئين و الذين يحملون جواز سفر لسنتين، أو لخمس سنوات، أو الذين يحملون وثائق أخرى، و لكن لا يحملون الرقم الوطني الأردني، جميعهم كانت نسبة البطالة الموسعة لديهم نفس النسبة لدى المواطنين الأردنيين. و مع ذلك، كما سوف يظهر في القسم التالي و الأخير فان نسبة الفقر لدى الفلسطينيين اللاجئين و الذين لا يحملون رقما وطنيا هي الأعلى، و هذا يوحي بأنهم ربما لا يعانون من ارتفاع نسبة البطالة، بل أن أجورهم أقل بكثير.

البطالة المقنعة أقل من ذي قبل

يعمل ثمانية بالمائة من الرجال و 18 بالمائة من النساء اليوم أقل من 35 ساعة أسبوعيا و ذلك مقارنة مع 18 بالمائة و 44 بالمائة على التوالي في عام 1999. إن البطالة المقنعة المرتبطة بالوقت و الاستعداد للعمل لساعات إضافية بين أولئك الذين يعملون أقل من 35 ساعة في جميع الأعمال - قد تراجع بشكل كبير في الفترة الزمنية نفسها. و فقد صرح ستة بالمائة من الذكور العاملين و ثمانية بالمائة من الإناث العاملات في عام 1999 برغبتهم في العمل لساعات إضافية في حين أن النسبة قد تضاعفت اليوم بقيمة واحد بالمائة لكل منهما. يعزى هذا إلى زيادة عدد ساعات العمل حاليا و هذا ما جعل ما يصطلح عليه بـ "العمل الجزئي" أقل شيوعا.

النساء في كثير من الأحيان يعملن دون الحد الأدنى لساعات العمل مقارنة بالرجال و لكنهم لا يصرحون بوجود بطالة مقنعة أعلى. و هذا متوقع حيث الكثير من النساء هن "عاملات مضاعفات" أي لديهن واجبات منزلية صعبة بالإضافة إلى أعمالهن المدفوعة الأجر.

الفصل السابع: الدخل و الفقر

يستقصي هذا القسم عن الوضع الاقتصادي العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات. و من أجل الوصول إلى ذلك فإنه يأخذ بالاعتبار دخل الأسرة السنوي و ثروتها، و يتم فحص الفقر المطلق و النسبي و الذاتي. من خلال النتائج الرئيسية هناك تباين ملحوظ في نسبة الفقر بالمخيمات، حيث أن مخيم جرش كان الأسوأ في معظم المؤشرات.

من خلال النتائج الرئيسية كان هناك تباين ملحوظ في الفقر في المخيمات، حيث أن مخيم جرش كان سيئا بدرجة كبيرة في معظم المؤشرات. علاوة على ذلك فإن هذا القسم يوضح أن احتمالية حدوث الفقر تزداد مع ازدياد عدد أفراد الأسرة، و الأمراض المزمنة، و انخفاض التحصيل العلمي، كذلك بسبب البطالة و عدم وجود الجنسية الأردنية.

يختم القسم السابع بتقييم دور المؤسسات التي تقدم المساعدات في التخفيف من حدة الفقر، و يجد أن مساعدات الفقر المقدمة من خلال صندوق المعونة الوطنية و الأونروا تصل أهدافها بشكل جيد و أساسية بالنسبة للمستفيدين من تلك المعونات.

مستوى الدخل و توزيعه مشابهاً لسنة 1999

لقد تم الطلب من جميع أسر اللاجئين أن تدلي بقيمة دخلها بناء على قائمة لمصادر الدخل، و أيضاً الدخل الكلي للأسرة من جميع أفراد الأسرة معاً خلال السنة الماضية. كان متوسط و وسيط الدخل السنوي للأسرة لجميع سكان المخيمات هو 2880 و 3276 دينار أردني. اعتمد تحليلنا على قيمة الوسيط لدخل الأسرة و ذلك بسبب كون المتوسط يتأثر بسهولة بالقيم المتطرفة.

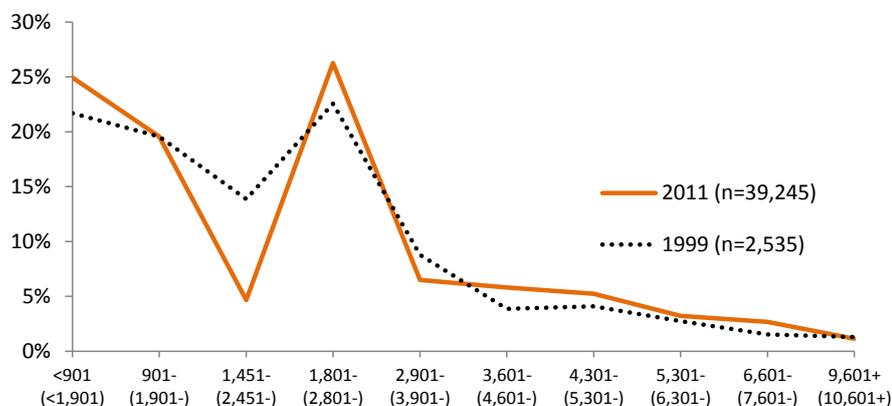
ازداد الدخل السنوي للأسرة وسطياً حوالي 1000 دينار أردني في سنة 2011 عن سنة 1999. و بالعودة للوراء، فإن وسيط دخل الأسرة السنوي كان 1800 دينار أردني، أما المتوسط فكان 2269 دينار أردني. و بناء على تقرير الإحصاءات الأردنية العامة²⁰ لمؤشر أسعار المستهلك فإن متوسط دخل الأسرة في عام 1999 كان 2269 دينار أردني أي ما يعادل 3554 دينار أردني في عام 2011 بعد تعديله حسب مؤشر أسعار المستهلك. وبالتالي كان متوسط دخل الأسرة السنوي الفعلي في عام 2011 أقل من متوسط الدخل في عام 1999 بعد تعديله حسب مؤشر أسعار المستهلك.

أفادت أسرة واحدة من كل أربعة أسر في المخيمات بأن دخلها السنوي أقل من 1900 دينار أردني، بينما 12 بالمائة من الأسر لديهم دخل سنوي أكثر من 5300 دينار. فقط أسرة واحدة بالمائة أفادت بأن دخلها أكثر من 10600 دينار سنوياً. وكما ذكرنا أعلاه، فإن متوسط و وسيط دخل الأسرة داخل المخيمات في سنة 2011 كانا حوالي 1000 دينار أعلى منهما قبل اثني عشرة سنة. و بالتالي إن لم

²⁰ تم نشر مؤشر أسعار المستهلك على الرابط التالي: http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/. و بلغت قيمته 129.96 في عام 2011 و 82.97 عام 1999 (السنة الأساس 2006 = 100)

يتغير توزيع الدخل منذ سنة 1999 فمن المفترض لخطوط الرسم البياني في شكل 3 أن تتبع بعضها البعض. مع العلم أنها لا تتطابق تماما، إلا أن الرسم البياني يوحي بأن توزيع الدخل في عامي 2011 و 1999 قابلان للمقارنة.

شكل 3: دخل الأسرة السنوي. نسبة الأسر مع مجموعات الدخل (بالدينار الأردني) والسنة



هناك تفاوت كبير في دخل الأسرة بين مخيمات اللاجئين الثلاثة عشرة (جدول 2). إن وسيط الدخل السنوي للأسرة في مخيم الأمير حسن و هو المخيم الأعلى دخلا سنويا للأسرة من بين كل المخيمات، كان فقط 3240 دينار أردني. أما في مخيم جرش، و هو المخيم الأقل دخلا للأسرة بين جميع المخيمات، كان وسيط الدخل السنوي 2400 دينار أردني. يعد الاختلاف بين الوسيط و المتوسط لدخل الأسرة السنوي بسيطا و هذا ما يشير إلى انتشار أقل للدخول المرتفعة جدا ويوحي بتوزيع دخل عادل و ومتساوي في مخيمات اللاجئين.

جدول 2: متوسط و وسيط الدخل السنوي للأسرة حسب مكان الإقامة

العدد	الوسيط	المتوسط	
1224	3240	3652	الأمير حسن
2031	3200	3828	سوف
556	3000	3699	الطابية
775	3000	3405	مأدبا
3357	3000	3400	الحسين
3274	3000	3396	عزمي المفتي
11312	3000	3377	اليقعة
536	2760	3157	السحنة
1114	2662	3219	الزرقا
3537	2640	3068	الوحدات
6851	2480	3162	حطين
2153	2408	2842	اريد
2525	2400	2770	جرش
39245	2880	3276	المجموع

دخل الأسرة أقل تنوعاً

أفادت الأسر بمصادر الدخل، سواء الدخل النقدي أو العيني، و ذلك وفقاً لقائمة مفصلة مكونة من 38 مصدراً للدخل. صنفت مصادر الدخل المختلفة إلى خمس مجموعات رئيسية هي: الدخل من الأجور و التشغيل الذاتي، الدخل من التحويلات (بما في ذلك من الأقارب و الأصدقاء و الحكومة و الأونروا و مؤسسات أخرى)، و الدخل من الممتلكات، و الدخل من مصادر أخرى.

سنة بالمائة من الأسر في المخيم أفادت بأن لديها ثلاثة أو أكثر من مصادر الدخل الرئيسية، 65 بالمائة تعتمد على نوع واحد من مصادر الدخل. ثلثي الأسر (66 بالمائة) أفادت بأن لديهم دخل من الأجور (72 بالمائة في 1999)، و 44 بالمائة لديهم دخل من التحويلات (58 بالمائة سنة 1999)، 23 بالمائة لديهم دخل من التشغيل الذاتي (32 بالمائة سنة 1999) و أربعة بالمائة من الأسر أفادوا بأن لديهم دخل من الممتلكات و أربعة بالمائة أيضاً لديهم دخل من مصادر أخرى (خمسة لديهم دخل من الممتلكات و ثمانية لديهم دخل من مصادر أخرى في عام 2011). وهذا يشير بأن دخل الأسرة أصبح إلى حد كبير أقل تنوعاً مما كان عليه في التسعينيات.

يعتبر التوجه نحو توزيع أقل لمصادر الدخل انعكاساً لانخفاض المشاركة في القوى العاملة، و لأسر أصغر حجماً، و قلة انتشار الأسر الممتدة. و بالتزامن مع ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، تكون النتيجة قلة الأفراد القابلين للعمل في كثير من الأسر، و بالتالي انخفاض طبيعي في مصادر الدخل. بالإضافة إلى ذلك، أفاد العاملون بأنهم يعملون لساعات طويلة في أعمالهم الرئيسية، وهذا يمنع الكثير من العمل في أعمال إضافية و بالتالي يقلل من إمكانية أن يكون للأسر أكثر من مصدر للدخل، على سبيل المثال الجمع بين الأجور و الدخل من التشغيل الذاتي.

قلة شيوع كل أشكال دخول التحويلات

أفاد ما يقارب نصف الأسر بأنهم تلقوا بعض التحويلات. ما يقارب واحدة لكل أربعة (26 بالمائة، أقل من عام 1999 حيث كانت 45 بالمائة) يتلقون دعماً من أقارب و أصدقاء. عشرة بالمائة من الأسر تلقوا مساعدات من صندوق المعونة الوطنية (حيث كانت النسبة سابقاً 6 بالمائة) و 9 بالمائة تلقوا مساعدات من الأونروا (هبطت من 13 بالمائة عام 1999). الرواتب التقاعدية وصلت إلى 10 بالمائة لكل الأسر (ارتفعت عن 6 بالمائة) ربما يكون ذلك ناتجاً لانتشار التوظيف في القطاع العام و القطاعات الرسمية الأخرى بشكل أكبر. أربعة و ثلاث بالمائة على التوالي من الأسر يتلقون مساعدات من صندوق الزكاة و المؤسسات الأخرى.

على الرغم أن دخول التحويلات أصبحت أقل شيوعاً من السابق، إلا أن جزءاً من الأسر يعتمد عليها هذه الأيام أكثر من السابق (16 بالمائة مقارنة بـ 11 بالمائة عام 1999). وإلى حد كبير فإن ذلك يرتبط بالتغيير في بنية و حجم الأسر حيث نجد أن الأسر الممتدة قد تقلصت، و أن الأسر من فرد واحد أو فردين بدون أطفال قد ازدادت. و نسبة كبرى من الأسر التي تعتمد على الدخل من التحويلات أو ما يشابهها، وقد تكون معاشات تقاعدية أو من مؤسسات عامة أو خاصة تدعم الفقراء، هي الأسر التي تتكون من كبار السن، أو ممن هم عاطلون عن العمل.

²¹ تتطابق قوائم مصادر الدخل في مسح عام 1999 و 2011 لذلك فالبيانات قابلة للمقارنة.

مخيم جرش هو الأدنى من حيث مؤشر الثروة

قد يتقلب الدخل بشكل كبير عند البعض من وقت إلى آخر، لذلك فإن مقياس الثروة يعطي صورة أفضل عن الوضع الاقتصادي للأسر على المدى الطويل، حيث يتشكل مؤشر الثروة عادة من البيانات المتعلقة بالسلع المعمرة والأصول التي تمتلكها الأسرة. لقد قمنا بتطبيق ما يصطلح عليه تحليل العنصر الأساسي من أجل بناء مؤشر يعتمد على 31 سلعة معمرة²²، وبالمقابل أيضا معلومات عن مستوى المسكن²³.

واحد وثمانون بالمائة من أسر المخيمات تمتلك ما بين 7 إلى 13 من مجموع 31 من السلع المعمرة، بينما 12 بالمائة تمتلك أكثر من 13 سلعة معمرة. كما يظهر في الجدول 3، فإن حيازة بعض السلع يبدو أمرا شائعا، مثل الثلاجة و الفرن و المروحة الكهربائية و غسالة الملابس و التلفزيون و الستلايت و الهاتف النقال. على العكس من ذلك، المجدد (الفريزر) و المكيفات نادرة و قليلة، و بينما أسرة واحدة من كل أربعة (26 بالمائة) تمتلك حاسوبا، فإن 7 بالمائة لديهم اتصال انترنت.

جدول 3 امتلاك 31 سلعة معمرة، نسب الأسر (عدد الأسر = 39336)

95	ثلاجة
1	مجمد (فريزر)
94	فرن غاز / كهرباء للطبخ
34	كيزر كهرباء للماء
6	كيزر غاز أو كاز أو سولار للماء
2	سخان شمسي
90	مروحة كهربائية
3	مكيف
92	غسالة كهربائية
0	جلابية صحنون كهربائية
21	مكنسة كهربائية
5	ماكينة خياطة
48	خلاط كهربائي
19	ميكروويف
15	جهاز لفلتره المياه
9	مبرد ماء (كولر)
16	مدفأة كهرباء
87	مدفأة كاز / سولار / غاز
12	راديو / مسجل
4	مشغل أقراص مدمجة CD Player
98	تلفزيون
96	ستلايت
4	فيديو DVD
1	كاميرا تصوير
1	كاميرا فيديو
5	هاتف أرضي
95	هاتف خلوي (نقال)
26	كمبيوتر شخصي (حاسوب)
7	اشترالك انترنت
17	سيارة خاصة أو شاحنة
0	دراجة نارية

²² يمكن إيجاد قائمة السلع الـ31 المعمرة في الجدول رقم 3

²³ البنود الستة الأخرى هي: نوع المسكن، ملكية المسكن، نوع المطبخ، نوع المراض، مساحة إضافية للمسكن مثل: حديقة منزل، حديقة مطبخ، منزل ملاصق و طوابق، شرفة، سطح، محل، ورشة، و ملكية أراضي زراعية، أراضي أخرى و ملكية عقارات.

مخيم الأمير حسن يقف على أعلى سلم المخيمات على صعيد مؤشر الأصول (جدول 4) والذي يعزز معلومات الدخل، خاصة أن مخيم الأمير حسن لديه أعلى وسيط لدخل الأسرة بالنسبة للاثني عشر شهرا التي سبقت المقابلة (الدراسة). تم تصنيف 9 بالمائة من أسر مخيم الأمير حسن في الخميس الأدنى لمؤشر الأصول، بينما 27 بالمائة تم تصنيفهم في المجموعة الأعلى (مثل مخيم سوف)، وبالتوافق مع نتائج الدخل، فإن مخيم جرش هو الأفقر على الإطلاق، حيث تم تصنيف نصف الأسر تقريبا في أدنى فئة لمؤشر الأصول، بينما فقط فان 7 بالمائة من الأسر كانت في الفئة العليا من المؤشر. ويمكن القول أن مخيم السخنة مشابه لوضع مخيم جرش من حيث سوء الأوضاع.

جدول 4 النسبة المئوية للأسر في المخيمات في كل فئة خميس من مجموعات مؤشر الأصول حسب المخيم (عدد الأسر = 39336)

الأعلى	عالي	وسط	متدني	الأدنى	
27	24	21	18	9	الأمير حسن
25	20	22	19	14	مادبا
21	17	20	25	17	الزرقاء
25	23	18	17	17	الحسين
27	21	17	17	18	سوف
17	19	22	22	19	حطين
19	19	21	20	21	الوحدات
21	20	19	19	21	اربد
16	17	19	25	22	الطالبية
22	20	18	16	23	عزمي المفتي
14	18	21	22	24	البقعة
7	15	18	27	33	السخنة
7	11	12	22	49	جرش
18	19	20	21	23	جميع الأسر

وعندما قمنا بفحص الصلة ما بين مؤشر الأصول و دخل الأسرة كان الاتساق منطقيا. أكثر من نصف الأسر التي تقع في خانة الأكثر فقرا (مجموعة خميس الأدنى للدخل) من حيث الدخل كانت أيضا الأدنى من حيث خانة مؤشر الأصول (مجموعة الخميس الأدنى لمؤشر الأصول).

قلة من يمتلكون مدخرات

المدخرات نادرة. فقط 3 بالمائة من الأسر أفادت بأن لها حساب ادخار في البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، ثلاثة بالمائة أفادوا بأن لديهم مدخرات من الذهب أو المعادن الثمينة الأخرى، وخمسة بالمائة

أفادوا بأنهم أعضاء في جمعيات للاادخار. إن ذلك يمثل انخفاض واضح مقارنة بالعام 1999 حيث كانت النسبة للمخيمات حول أنواع المدخرات الثلاث 6، 4، و 14 على التوالي، وعلى الأقل كانت واحدة من كل خمسة أسر تستخدم شكل واحد من أشكال الادخار الثلاثة.

واحد وأربعون بالمائة من الأسر عليها ديون. أفادت الأغلبية أنها ستتدبر عملية سداده، ولكن أكثر من ثلاثة أرباع الأسر التي عليها ديون أفادت بأنها تجد صعوبات في سداد هذه الديون.

أسرة واحدة من كل خمسة تصنف نفسها بأنها فقيرة

يعتبر ما يقارب خمس الأسر أنفسهم فقراء. ولو أخذنا نصف هذه الأسر الفقيرة كمجموعة مستقلة فإن واحدة من كل عشرة فيها يمكن تسميتها "فقراء متشائمين"، خاصة أنهم لا يعتقدون أن ظروفهم ستتحسن في المستقبل. وقد تم تصنيف 18 بالمائة فقط من أسر المخيمات في خانة "العيش الجيد" من حيث مقياس الفقر.

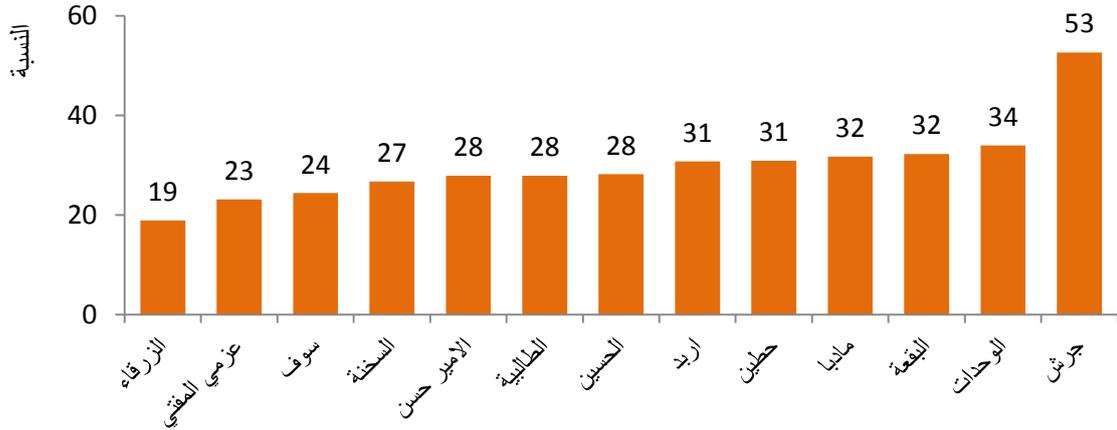
الفقر – مدخل مختصر

استخدمت الدراسة العديد من خطوط الفقر (حدود الفقر المطلق والنسبي و كذلك الفقر الذاتي) وهذا ما يمكن أن يفضي إلى معدلات مختلفة من الفقر، ويرسم صورة متسقة و ملونة لتحديد الفقراء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. سنستخدم هنا فقط خط الفقر الوطني. ويأخذ كمرجعية له التقديرات الأخيرة للحكومة الأردنية حول الفقر، والتي حددت خط الفقر المطلق بـ 813.7 دينار أردني معتمدة على بنود الإنفاق الغذائي و غير الغذائي و التي تم جمعها من خلال مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2010 والذي نفذ من قبل دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. تم جمع بياناتنا لهذه الدراسة في ربيع و خريف عام 2011، طلب من الأسر أن يصرحوا عن دخلهم السنوي لفترة الإثني عشرة شهرا السابقة للمقابلة. كان ذلك سيغطي الفترة من منتصف العام 2010 حتى منتصف عام 2011، وهي فترة تداخل جيدة مع البيانات الوطنية. و هكذا فإننا استخدمنا الرقم 814 دينار للفرد الواحد سنويا كخط فقر. وعلينا أن نوضح أنه بما أن بيانات الدخل وبيانات الإنفاق غير قابلة للمقارنة، فإن معدلات الفقر المعتمدة على الدخل فيه غير قابلة للمقارنة أبدا مع معدلات الفقر المعتمدة على الإنفاق والمعروضة في " تقرير عن أوضاع الفقر في الأردن" (دائرة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط 2012) مع العلم أننا نستخدم عبارة " خط الفقر الوطني" لأغراض لغوية.

ثلاث أسر فقيرة من كل عشر: تفاوت كبير ما بين المخيمات

تبلغ نسبة خط الفقر وبعتماد 814 دينار أردني 31 بالمائة تقريبا. يعتبر مخيم جرش هو الأعلى من حيث خط الفقر 53 بالمائة (مخطط 4). وبالنسبة للمخيمات الأخرى فتتفاوت النسب ما بين 19 بالمائة (الزرقاء) إلى 34 بالمائة (الوحدات). ومعظم المخيمات صغيرة الحجم لديها معدل خط فقر اقل مما هو لدى المخيمات الكبيرة.

مخطط 4 نسب الفقر باعتماد خط الفقر 814 دينار أردني للفرد سنويا (نسبة الأسر الفقيرة حسب منطقة السكن)



بعض أنواع الأسر أكثر هامشية

يختلف خط الفقر بشكل كبير ما بين الأسر المختلفة. الأسر ذات الفرد الواحد الأعزب و عاطل عن العمل (55 بالمائة فقراء)، الأسر التي تتكون من ثلاثة أجيال (39 بالمائة) ، أسر من زوجين وأكثر من أربعة أطفال (41 بالمائة) وأسرة تتكون من أحد الوالدين فقط مع أطفال (36 بالمائة) و هي الأكثر حرمانا، بينما الأسر التي تتكون من فرد واحد عامل فهي الأفضل (6 بالمائة فقراء) وأما الأسر المكونة من زوجين وأقل من أربعة أطفال أو بدون أطفال فهم يعيشون بشكل جيد.

تعدد أصحاب الدخل ومصادر الدخل يخفضان من الفقر

طالما أن الدخل الناتج عن التوظيف والعمل هو المصدر الرئيسي للدخل لمعظم أسر اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، فإن المستوى الاقتصادي للأسر يرتبط بشكل مباشر بحالة العمل والتوظيف. الأسر التي ليس لها دخل من العمل المأجور تميل للاعتماد على الدخل من التحويلات وهي الأكثر حساسية (ثلاثة أسر فقيرة من كل خمسة). يشكل المسنون الذين يعيشون لوحدهم والأسر بوالد واحد مع أطفال جزءا كبيرا من الأسر التي تخلوا من أفراد عاملين. إضافة إلى أن 30 بالمائة من الأسر التي تحوي فرد واحد عامل هي أسر فقيرة.

تصبح نسبة الفقر أعلى بكثير لدى الأسر التي تعتمد فقط على الدخل من التشغيل الذاتي (40 بالمائة) بينما لدى الأسر ذات دخل من الأجور فهي (24 بالمائة)، و لكنها تصبح الأقل في الأسر التي ذات مصادر دخل من الأجور و التشغيل الذاتي سويا (17 بالمائة).

يعد تنوع الدخل عاملا مهما فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية للأسر. بشكل عام، فان زيادة مصادر الدخل يؤدي إلى تحسين الأوضاع لدى الأسر، أو على الأقل فهو يقلل من خطر الوقوع في الفقر: 34 بالمائة من الأسر التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل تكون فقيرة مقارنة ب 16 في المائة لدى الأسر التي لديها ثلاثة مصادر دخل فأكثر.

الفقر والسكن دون المستوى أمران متلازمان

يرتبط السكن الرديء بشكل وثيق بفقر الدخل، بمعنى آخر فإن اللاجئين الأكثر فقرا يسكنون المساكن الأسوأ حالا. يظهر تطبيق مقاييس السكن غير المناسب أن الأسر التي تعيش في مساكن بثلاثة من مؤشرات السكن دون المستوى (14 بالمائة من كل الأسر) هم أعلى بثلاث مرات من حيث احتمالية أن يكونوا فقراء مقارنة بمن يسكنون في مساكن ذات نوعية أفضل (64 بالمائة مقابل 22.5 بالمائة).

يرتفع معدل الفقر باضطراد مع انخفاض مستوى التعليم في الأسرة

يوثق المسح وجود ترابط عكسي ما بين مستوى التعليم لدى الأسر و وجود الفقر. في الأسر التي يوجد فيها فرد واحد فقط يحمل شهادة ما بعد الثانوية فإن 22 بالمائة منها فقراء. يزداد الفقر على النحو التالي: في الأسر التي يكون مستوى التعليم الأعلى فيها هو التعليم الثانوي فإن 31 بالمائة منهم فقراء، وتلك التي فيها التعليم الأعلى هو الأساسي فإن نسبة الفقر هي 35 بالمائة، والأسر ذات التعليم الابتدائي وليس الأساسي أو الثانوي فإن نسبة الفقر هي 42 بالمائة.

ميل أكبر نحو الفقر لدى الأسر ذات الأصول الغزية

إن اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يملكون رقما وطنيا، وبالتالي ليسوا أصحاب جنسية أردنية كاملة، هم أفقر بضعفين من أصحاب الجنسية الأردنية. إن معظم من لا يحملون جنسية أردنية بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن هم الغزيون سابقا. تحوي كل المخيمات الفلسطينية أفرادا لا يحملون الجنسية الأردنية لكن اثنين من المخيمات تستضيف النسبة الكبرى منهم وهي مخيم جرش 94 بالمائة من سكانه، و ربع سكان مخيم حطين. و بالتالي ليس مصادفة أن مخيم جرش هو الأكثر فقرا. و كذلك يصنف مخيم حطين بين المخيمات الأعلى فقرا.

تقلص التفاوت بالدخل (عدم المساواة)

باستخدام معامل جيني فإن التفاوت العام للدخل في المخيمات قد انخفض من 0.43 إلى 0.34 بين عامي 1999 و عام 2011²⁴.

كما تم ذكره سابقا فإن متوسط دخل الفرد متفاوت من مخيم إلى آخر مما يعني عدم التساوي ما بين المخيمات. بالمقابل فإن معامل جيني لكل مخيم على حدة يظهر أن التفاوت على صعيد المخيم الواحد قد انخفض بشكل ملموس في الفترة 1999 إلى 2011 ماعدا في مخيمي الطالبية و السخنة. أما مخيمات مثل جرش وحطين، واللذان يظهران نسب فقر عالية، فيظهر فيهما تفاوت أكبر في الدخل مقارنة بمخيمات أخرى مثل الزرقاء. هذه النتائج مهمة بالنسبة للنظرة العامة التي تقول أنه أفراد المجتمعات الفقيرة متشابهون في الفقر. ببساطة، الحال ليس كذلك.

²⁴ يعتمد معامل جيني على منحني لورنز، و هو منحني تردد تراكمي يقارن توزيع الدخل بتوزيع متناسق يمثل المساواة في الدخل، بشكل معامل جيني من تعيين النسبة التراكمية للأسر (من الفقيرة للغنية) على المحور الأفقي و نسبة الدخل التراكمي على المحور العمودي، و يقدم مقياسا شاملا لتفاوت الدخل متدرجا من الصفر للواحد حيث يمثل الصفر المساواة الكاملة في الدخل و الواحد بعدم المساواة نهائيا (تفاوت كامل).

المساعدات تصل لمستحقيها

تتلقى ثمانية بالمائة من أسر المخيمات مساعدات من الأونروا ، بينما يتلقى 10 بالمائة مساعدات من صندوق المعونة الوطنية. أما باقي أشكال المساعدات من مؤسسات أهلية ومن لجان الزكاة فيصل كل منها إلى 3 بالمائة من الأسر. يتلقى اللاجئون في الشمال مساعدات فقر من المؤسسات أكثر من غيرهم.

تحصل 20 بالمائة من الأسر الفقيرة و 2 بالمائة من غير الفقيرة عند خط الفقر الوطني (814 دينار) على مساعدات من الأونروا²⁵. وبشكل مشابه فإن 28 بالمائة من الفقراء و 2 بالمائة من الأسر غير الفقيرة يتلقون مساعدات من صندوق المعونة الوطني، وأما مساهمات المؤسسات الأهلية غير الحكومية و لجان الزكاة فهي أيضا أكبر بكثير عند الأسر الفقيرة مما هي لدى الأسر غير الفقيرة. ذهبت 19 بالمائة من مساعدات الأونروا و 16 بالمائة من مساعدات صندوق المعونة الوطنية إلى أسر دخلها أكثر من (814) دينار أردني وهو خط الفقر الوطني. ما يقارب ثلثي الأسر المتلقية للمساعدات من قبل المزودين أعلاه تصل إلى أسر دخلها أقل من 517 دينار للفرد الواحد للعام الواحد، والذي يساوي خط الفقر العالمي المستخدم غالبا وهو 2 دولار يوميا. وهذا يعني أن دعم الفقر يصل إلى أهدافه إلى حد كبير.

مقدار الدعم المقدم من صندوق المعونة الوطني أعلى مما هو من الأونروا

في المعدل، يقدم صندوق المعونة الوطني دعما ماليا (نقديا) أكثر بأربع مرات مما تقدمه الأونروا لكل أسرة فقيرة. وإن وسيط كمية الدعم السنوي المقدم من صندوق المعونة الوطنية هو 792 دينار، وهو ما يمثل نسبة 70 بالمائة من الدخل السنوي للأسر المتلقية للمساعدات. أما وسيط الدعم السنوي المقدم من الأونروا فهو 184 دينار. ولكن علينا أن نذكر أن الأونروا تقدم مساعدات عينية بالإضافة للدعم المالي. بحيث توزع الأونروا كل 3 أشهر طرود غذائية بناء على معدل الدخل وبغض النظر عن عمر الفرد، و تقدر قيمتها السوقية بما يقارب 23 دولار حسب أيلول 2011.

²⁵ طالما أن الظروف الاقتصادية للأسرة ما قبل تلقي المساعدة هي التي تحدد تأهل الأسرة لمساعدة الفقر، فإن وضعية الفقر لكل أسرة في هذا الجزء من القسم أعيد حسابها من خلال إنقاص مقدار دعم الفقر من دخلها

Arneberg, Marie 1997. *Living Conditions Among Palestinian Refugees and Displaced in Jordan*. Fafo-report 237, Oslo: Fafo.

Department of Palestinian Affairs (DPA) 2008. *60 Years Serving Refugee Camps*. Amman: DPA.

Department of Statistics (DoS) 2012. *Employment and Unemployment Survey, 1st round 2012*. http://www.dos.gov.jo/owa-user/owa/emp_unemp.p_select?lang=E.

Department of Statistics (DoS) and Fafo 2005. *Report from the 2003 Multi-purpose Household Survey*. <http://www.faf.no/ais/middeast/jordan/sss/index.htm>

Department of Statistics (DoS) and ICF International 2013. *Jordan Population and Family Health Survey 2012. Preliminary Report*. Calverton, Maryland, USA: Department of Statistics and ICF International.

Department of Statistics (DoS) and ICF Macro 2010. *Jordan Population and Family Health Survey 2009*. Calverton, Maryland, USA: Department of Statistics and ICF Macro.

Department of Statistics (DoS) and Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC) 2012. *Report on the Poverty Situation in Jordan. Based on survey data from the 2010 Household Income and Expenditure Survey* [in Arabic].

Drury, David and Nassar, Issa M. 1998. 'Education', in Jon Hanssen-Bauer, Jon Pedersen and Åge A. Tiltnes (eds.): *Jordanian Society*. Fafo-report 253, Oslo: Fafo.

Khawaja, Marwan and Tiltnes, Åge A. 2002. *On the Margins: Migration and living Conditions of Palestinian Camp Refugees in Jordan*. Fafo-report 357, Oslo: Fafo.

Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC) 2013. Construction of a new sewage network for Jerash refugee camp.

http://www.deza.admin.ch/en/Home/Projects/Selected_projects/Water_and_sanitation_in_a_Palestinian_refugee_camp_in_Jordan.

UNICEF 2009. *Jordan's Early Childhood Development Initiative: Making Jordan Fit for Children*. Amman: UNICEF MENA.

UNRWA 2011. *UNRWA Education Reform Strategy 2011-2015*.

UNRWA 2014. *UNRWA in Figures* (1 January 2014), http://www.unrwa.org/sites/default/files/2014_01_uif_-_english.pdf.

UNRWA and UNHCR 2007. *The United Nations and Palestinian Refugees*, <http://www.unrwa.org/userfiles/2010011791015.pdf>.

Tiltnes, Åge A. and Zhang, Huafeng 2013. *Progress, challenges, diversity. Insights into the socio-economic conditions of Palestinian refugees in Jordan*, Fafo-report 2013:42.

Tiltnes, Åge A. and Zhang, Huafeng 2014. *Living conditions of Palestinian refugees in Jordan's 13 refugee camps* (draft title), Fafo-report (forthcoming).